الفصل الأول

طبيعة العلاقات الاقتصادية المصرية الأمريكية إبان الحرب العالمية الثانية

* اتجاه أمريكا لتنمية علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فى فترة الحرب .
* مدّ العمّلَ بقانون الإعارة والتأجير لمصر عام ١٩٤١ ومدى استفادة مصر منه.
* اشتراك أمريكا الفعلى فى مركز تموين الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ وأثره .
* محاولات أمريكية لدراسة السوق المصرية للتعرف على إمكانات تنمية المصالح الأمريكية بها فى فترة ما بعد الحرب .
* نمو العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا فى فترة الحرب .
* رسم أمريكا إطار سياسة اقتصادية منفردة فى نهاية الحرب تجاه منطقة الشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب .

لقد أستغلت أمريكا ظروف الحرب العالمية الثانية في تنمية علاقاتها الاقتصادية مع دول منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؛ حيث أتاح لها الوقوف بجانب الحلفاء وإعلان الحرب عل المحور ومدها العمل بقانون الإعارة والتأجير إلى مصر ، واشتراكها في مركز تموين الشرق الأوسط- والذي يعتبر البداية الحقيقية لتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين-فرصة لدراسة السوق المصرية بدرجة أدت الى زيادة حركة التبادل التجاري بين البلدين أبان الحرب. واتجاه أمريكا إلي البحث عن الوسائل التى تضمن الحفاظ على هذه المصالح في فترة ما بعد الحرب وزيادتها وذلك فى إطار سياسة أمريكية محددة تجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، وسيتناول هذا الفصل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدين في فترة بدأت فيها أمريكا سياسة جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط حاولت فيها وضع اللبنات الأولي لسياسة اقتصادية لفترة ما بعد الحرب .

اتجاه أمريكا لتنيمة علاقاتها مع دول الشرق الاوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة في فترة الحرب

ظلت أمريكا حتي السنوات الأولي من الحرب العالمية الثانية مترددة في القيام بدور كبير في منطقة الشرق الأوسط وذلك لتمسكها بسياسة العزلة ، وعدم التدخل في شئون منطقة الشرق الأوسط الداخلية في الوقت الذى كانت تقتنع فيه بأن الدفاع عن المنطقة لا يعدّ أمرا حيويا لأمنها القومي ، لذا استمرت حتي نهاية عام ١٩٤١ بمنأى عن مسرح العمليات الحربية وإن كانت تقوم بتقديم المساعدات غير المباشرة لدول الحلفاء . ولكن الأحداث ما لبثت أن أجبرت أمريكا عن التخلى عن سياستها الثابتة إزاء الشرق الأوسط ، وتحويلها إلي سياسة أكثر إيجابية تجاه المنطقة[١] . وبخاصة بعد أن أدركت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ، باعتبارها ملتقى طرق المواصلات العالمية ووجود قناة السويس بأراضيها التي تعد من أهم شرايين الملاحة العالمية إلي جانب احتفاظها بمعظم احتياطيات النفط العالمى[٢] .

لذا أثار تراجع مكانة إنجلترا وفرنسا في منطقة الشرق الأوسط ، وازدياد شعور عداء شعوب المنطقة نحوهما بعد الانتصارات السريعة التي أحرزتها دول المحور عليهم في السنوات الأولي من الحرب ، مخاوف أمريكا من اختلال مبدأ توازن القوي في المنطقة بما قد يؤثر علي مصالحها ، إذا ماحلت دول المحور محل الدول صاحبة النفوذ التقليدى في المنطقة ، لذلك قررت التخلي عن ترددها

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٢) رءوف عباس حامد : الاطار التاريخى للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٤٨- ١٩٧٣) ، بحث منشور فى السياسة الدولية السنة ١٧ ، عدد ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١، ص ٦٢

تجاه المنطقة ، والبدء في العمل لزيادة نفوذها بها [١] . عندما أعلنت الحرب علي دول المحور في ديسمبر ١٩٤١ . ولما بدأت تشارك فعليا فى مسرح العمليات الحربية بالمنطقة بجانب الحلفاء ، تحولت هزائمهم إلي انتصارات ساحقة علي المحور ، مما أدي إلى ازدياد مكانة أمريكا لدي شعوب المنطقة علاوة علي رصيد سمعتها الطيبة الذي كونته من علاقاتها بدول المنطقة في الفترة السابقة للحرب ، وقد قامت السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط علي التعاون مع بريطانيا - دون الاصطدام بها - للحفاظ علي الأمن والاستقرار بالمنطقة خلال فترة الحرب وزيادة تواجدها العسكرى والسياسى والاقتصادي بها تمهيدا لزحزحة بريطانيا وإرثها فيما بعد[٢] .

ولما كانت أمريكا مدركة أهمية مصر كمركز لمنطقة الشرق الأوسط وقاعدة هامة للعمليات الحربية في حوض البحر المتوسط ، فقد بدأت اعتبارا من عامي ١٩٤١ ، ١٩٤٢ زيادة مصالحها العسكرية والاقتصادية بمصر للانطلاق منها إلى المنطقة ككل . حيث حرصت علي تدعيم تواجدها العسكري في مصر بإرسالها لبعثة عسكرية بقيادة الجنرال مكسويل Maxwell للعمل علي إقامة قواعد للتموين والإمداد لمصر والسودان وأثيوبيا والمستعمرات الايطالية السابقة بالبحر الأحمر وسوريا وفلسطين ، يكون مركزها القاهرة ، وكذلك إنشاء قاعدة جوية المعروفة بباين فيلد Pine Field بالقرب من القاهرة لمساندة القوات البريطانية في التصدي للغزو الألماني من ناحية شمال إفريقيا ، مما كان له أكبر الأثر في هزيمة الألمان[٣] .

وعلي المستوى الاقتصادي عملت أمريكا علي مدّ الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير لمصر واشتراكها في مركز تموين الشرق الأوسط - هذا ما سيتناوله الفصل تفصيلا فيما بعد - وكثفت جهودها فى هذا المجال بشكل أكبر اعتبارا من عام ١٩٤٣ عقب انهيار إيطاليا الفاشستية وفتح البحر المتوسط بعض الشئ أمام الملاحة العالمية في نهاية ذلك العام ، مما أدي إلى تدفق الخبراء والفنيين الأمريكيين للعمل على زيادة المصالح الاقتصادية الأمريكية ليس بمصر فحسب بل في

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٦٢ FRUS: Diplomatic Papers. 1942. vol. IV., Memo prepared by the chief of the division of Near Eastern Affairs (Alling) to the S.O.S. dated 8/5/42.P.76.

(٢) رءوف عباس حامد : البحث السابق ، ص ٦٢ ، دريه شفيق بسيونى : الدبلوماسية الأمريكية تجاه أزمة الشرق الأوسط بحث منشور في السياسة الدولية ، السنة ٢١ ، العدد ٨٠ ، ابريل ١٩٨٥ ، ص ٤٣ .

(٣) FRUS : Diplomatic Papers , 1942, vol. IV, dated 8/5/1942, p.77 , Ahmed Muhmmad abdel El wahab El Sayed : Nasser and American Foreign Policy 1952. 1956, The American University Press in Cairo,1991, pp. 15-17 ,

رضا أحمد شحاته : تطور اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية فى مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ١٩٤٥ حتى انتهاء حرب السويس ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣ .

منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وقد ترتب على ذلك زيادة التواجد الأمريكي على كافة المستويات بمصر سواء الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية ، وهذا ما يعد اتجاها جديدا في سياسة أمريكا الخارجية تجاه مصر عن ذى قبل[١]

والجدير بالذكر أن بريطانيا نظرت بعدم الارتياح لازدياد المصالح الأمريكية بمصر على وجه الخصوص ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، وهذا ما تعكسه المراسلات العديدة التي تبودلت بين السفير البريطاني بمصر ووزارة خارجيته والتى اتضح منها تخوف بريطانيا من أن تتأثر مصالحها بازدياد النشاط الأمريكي ، وماتقوم به أمريكا من تكتيك يختلف عن سياستها المعلنة ، فى الوقت الذى لم تتمكن فيه من تحجيم تنامى المصالح الأمريكية ، نظرا لحاجتها إلى العون الأمريكى للتصدي للخطر المحورى في فترة الحرب . ولهذا كانت تتطلع للحدّ من النشاط الأمريكى المتزايد ، وذلك بمراقبة نموه من خلال التعاون معها ، وعدم إتاحة الفرص أمامها لتحريض المصريين عليها استنادا إلى إحساسها بالوضع المتميز لها بمصر باعتبارها أحد حلفائها[٢] .

وبذلك يتضح أن أمريكا قد تأخرت في الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، بيد أنها استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية وتراجع مكانة القوي الإمبريالية صاحبه النفوذ التقليدي بالمنطقة ، في زيادة مصالحها ونفوذها بالمنطقة والتي ساعد عليها العلاقات الودية التى كانت تربط أمريكا بشعوب تلك المنطقة ،نتيجة لما قدمته لهم من أنشطة ثقافية متعددة و لذلك تمكنت خلال فترة قصيرة من اكتساب مصالح كبيرة لم تكن لتتوافر لها من قبل لو أنها قد فكرت في الدخول في فترة سابقة .

مدلول العمل بقانون الإعارة والتأجير لمصر عام ١٩٤١ ومدي استفادة مصر منه :

صدر قانون الإعارة والتأجير "Lend / Lease Act" بعد تصديق الكونجرس الأمريكي عليه في ١١ مارس ١٩٤١ ، وهو قانون يسمح بتأجيل سداد قيمة المعدات الحربية التي كانت تصدر للبلاد التى يعتبر الرئيس الأمريكي الدفاع عنها أمراً حيويًا للدفاع عن أمن أمريكا ، وبدخول أمريكا الحرب فعليًا أصبح ما يُقدم من معدات في ظل هذا القانون إعانة وهبة أمريكية ، تعفي البلاد المستفيدة من سداد أثمانها[٣] . وتمثلت بدايات العون الاقتصادى الأمريكي في الشرق الأوسط في تنفيذ برنامج

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ص ٩٥ - ٩٨٦ .

(٢) F.O. 371/41337 dated 18/2.p.11. 213. pp. 3-4. 9/3. p/4. 1944.

(٣) محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ص ٩٥ ، ١٤٦ .

الإعارة والتأجير علي نطاق واسع في المنطقة ، والذي قُدِمَ أولا كدعم للمجهود الحربى للحلفاء في فترة الحرب[١] .

وقبل أن تقرّ الحكومة الأمريكية مدّ العمل بقانون الإعارة والتأجير إلي مصر ، اتخذت حكومة الرئيس روزفلت Roosevelt عدة قرارات من شأنها توفير المؤن والعتاد لبريطانيا ومصر حتي قبل دخول أمريكا الحرب فعليا ، وصدر أول تلك القرارات في ١١ أبريل ١٩٤١ بإعلان الرئيس الأمريكي أن البحر الأحمر وخليج عدن ليسا منطقة حرب طبقا لقانون الحياد ، وعن طريق ذلك تمكنت السفن الأمريكية التي عجزت عن تفريغ حمولاتها في الموانىء البريطانية من تفريغها في ميناء السويس ، وبذا لعبت السويس دوراً كبيراً فى توفير الاحتياجات للحلفاء ، وفي مايو من نفس العام - ونظرا للصعوبات الجمة والتي أصبحت منطقة الشرق الأوسط والحلفاء يعانون منها بعد أغلاق البحر المتوسط عقب دخول إيطاليا الحرب - طلب رئيس الوزراء البريطانى تشرشل Churchill من الرئيس الأمريكي مدّ الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير لمنطقة الشرق الأوسط ، وقد استجاب الأخير لهذا المطلب وأرسل مبعوث شخصى له أفريل هاريمان Averell Harriman للتفاوض مع بريطانيا ، ثم توجه لمنطقة الشرق الأوسط لدراسة أوضاع التموين والأمدادات بها ، وبعد أن قام بعدة جولات بالمنطقة وضع تقريراً يوصى بضرورة استفادة المنطقة بقانون الإعارة والتأجير[٢] . وبصدور هذه التوصيات استفادت منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر من القانون عن طريق بريطانيا ، وبدأت المؤن والعتاد الحربي في التدفق علي المنطقة بدرجة كان لها أكبر الأثر في إحراز الحلفاء لانتصارات متوالية علي قوات المحور بالمنطقة فى عام ١٩٤٢[٣] .

ورغم أن مصر من الناحية العملية كان لها الحق فى الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير عن طريق بريطانيا ، إلا أن احتياج بريطانيا للمؤن والعتاد الذي كان يرد إليها طبقا لهذا القانون - في التصدي لقوات المحور ، جعل مصر لا تنتفع إلا بقدر محدود منها ، هذا في الوقت الذي واجه فيه المستوردون المصريون صعوبات بالغة في الاستيراد من أمريكا بعد إغلاق البحر المتوسط وإصرار المصدرين الأمريكيين على ضرورة الحصول علي خطابات ضمان نهائية مسحوبة علي أحد البنوك

---

(١) Winbaum, Marvin G. :Egypt and the policies of U.S. economic aid. Westvin Press, Bulder and London, 1986. P.11

(٢) هيلموت مايشر (ترجمة رءوف عباس) : مصر وعالم البحر المتوسط فى الحرب العالمية الثانية ، بحث منشور فى مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٣) Willmington, Martin W. : Op. Cit, p.56

الأمريكية ، في الوقت الذي لم يتمكن فيه المستوردون المصريون من توفيرذلك لأن إجراءات الرقابة علي النقد بمصر لا تسمح بإصدار مثل هذه الخطابات ما لم تحصل على بوالص شحن السلع المستوردة، وهذا ما دفع الوسطاء لسداد قيمة السلع المستوردة لمصر من أمريكا مقابل عموله تبلغ ٣٪ من قيمة السلع ، مما أدي إلي زيادة أسعار تلك السلع[١].

كذلك وضعت السلطات البريطانية صعوبات أخرى علي التجارة بين مصر وأمريكا عن طريق تحكم مركز تموين الشرق الأوسط - الذي سيأتي تفصيله فيما بعد - في الموافقه على الرخص الخاصة بالاحتياجات المصرية من أمريكا خوفا من أن يؤدي التوسع فى استيرادها إلي زيادة مسحوبات مصر من رصيد الدولارات القائمة بمجمع العملة الصعبة التابع للكتلة الاسترلينية ، بحكم عضوية مصر فى ذلك المجمع ، وذلك للحفاظ علي رصيد الدولارات لسداد احتياجات بريطانيا الحربية أولا آنذاك ، وحتي لا تمتد يد مصر إلى رصيد الدولارات بما قد يؤثر في كفاءة بريطانيا الحربية سعت السلطات البريطانية والمصرية لدي وزير أمريكا المفوض بمصر ليقدم لحكومته طلبا بأهمية مدّ الإعارة والتأجير لمصر مباشرة عن طريق أمريكا ، وقد استجاب الوزير لهذه الرغبة وأبرق لوزير خارجيته في أكتوبر عام ١٩٤١ موضحا أن مصر في حاجة إلى الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير والذي سيؤدي العمل به إلى تنمية العلاقات الأمريكية المصرية ، ليس في فترة الحرب فحسب بل وفي فترة ما بعد الحرب[٢] .

ولما كانت الادارة الأمريكية قد تأخرت في اتخاذ خطوات إيجابية نحو مدّ مصر بالانتفاع بالإعارة والتأجير حتى أوائل ديسمبر من عام ١٩٤١ ، فقد أرسل وزيرها المفوض بمصر برقية إلي حكومته في ٤ ديسمبر من نفس العام يخطرها بأن إعطائها حق الانتفاع بالقانون لتركيا يمكن أن يتخذ كسابقة فى مد العمل به إلي مصر ، واستجابة لجهود وزير أمريكا المفوض بمصر ، أعلن الرئيس الأمريكي في ١٠ ديسمبر ١٩٤١ موافقته علي انتفاع عدة دول بما فيها مصر بقانون الإعارة والتأجير مباشرة من أمريكا ، بعد أن أصبح الدفاع عنها أمرا حيويا بالنسبة لأمن أمريكا ، ثم نقل هذا القرار إلي مدير إدارة الإعارة والتأجير « ستاتينيوس Stettinius » لاتخاذ الإجراءات اللازمة ، وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر أرسل وزير الخارجية الامريكي هل Hull تعليمات إلي وزير أمريكا المفوض لإبلاغ الحكومة المصرية بأنها أصبحت مؤهلة اعتباراً من ذلك الوقت لتقديم طلبات للحصول

---

(١) FRUS. Diplomatic papers . 1941. vol. III : From Minister in Egypt (Kirk) to the Secretary of State , dated April 1941. pp. 299-300.

(٢) Bryson. Thomas A. : Seeds of Mideast crisis. The U.S. Diplomatic Role in the M.E.S.C. during Worldwar II. MC Ferland & Co North Carolina. 1981. p. 192.

علي أي نوع من أنواع عون الإعارة والتأجير ، والذى ستحصل عليه إما عن طريق أمريكا مباشرة وإما عن طريق غير مباشر بالتنازل من بريطانيا[١] . وعندئذ توجهت الحكومة المصرية بالشكر للحكومة الأمريكية علي هذا العون ، وشكلت لجنة من بعض المسئولين لوضع النظام اللازم للانتفاع به[٢] .

وظلت مصر تنتفع بقانون الإعارة والتأجير دون توقيع اتفاقية بينها وبين أمريكا حتى عام ١٩٤٣ حيث تقدمت وزارة الخارجية الأمريكية في ١٩ أغسطس من نفس العام بمذكرة للمفوضية الملكية المصرية بواشنطن تحتوي علي صورة مسودة إتفاقية مقترحة للإعارة والتأجير ، كذا المذكرات التفصيلية المتبادلة بين الطرفين ؛ وذلك لتسليمها للحكومة المصرية لدراستها تمهيدا لدخول البلدين في مفاوضات للتوقيع هلي هذه الاتفاقية المقترحة ، وأوضحت الخارجية الأمريكية أن تلك الاتفاقية تماثل الإتفاقيات الموقعة مع بريطانيا ودول أخرى ، وأنها تتضمن بنوداً تلائم مصلحة البلدين أكثر مما جاء في قانون الإعارة والتأجير ، الذى صُدِرَ في ١١ مارس ١٩٤١ - كما تضمنت أيضا مواد خاصة بكيفية التصرف في القواعدالعسكرية والمنشآت والمعدات الأمريكية القائمة علي الأراضي المصرية في فترة ما بعد الحرب دون المساس بمصالح الطرفين[٣] . وقد قامت الحكومة المصرية بدراسة ما جاء بمسودة الاتفاقية المقترحة ورغم تباين وجهات نظر الأجهزة المصرية المعنية حولها فإن إدراك مصر لأهمية الموافقة علي مثل هذه الاتفاقية في ترسيخ التعاون بين البلدين لإعادة بناء الاقتصاد المصري في فترة ما بعد الحرب ، جعلها تقرر الدخول في مفاوضات بشأنها مع المسئولين الأمريكيين بالمفوضية الأمريكية بالقاهرة ، ولكنه سرعان ما توقفت من أواخر ١٩٤٣ حتى نهاية ١٩٤٤ نظرا لاختلاف الطرفين حول تحديد مضمون بعض المواد والحساسية المصرية المفرطة نحوتوقيع إتفاقات مع الدول الأجنبية - نتيجة تجربتها السابقة بما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ - وتخوفها من أن تستخدم الإتفاقية للضغط السياسى الأمريكي علي مصر[٤] .

وفي يناير عام ١٩٤٥ استؤنفت المفاوضات من جديد حول اتفاقية الإعارة والتأجير المقترحة بين المفوضية الأمريكية بالقاهرة ووزارة الخارجية المصرية والتي انتهت فى أواخر فبراير من ذات العام إلى

---

(١) FRUS, From the S.O.S. to the Minister in Egypt, dated 10.24Dec. 1941, pp. 316-317. Bryson, Thomas A. : Op. cit., p.133.

(٢) مجلة غرفة القاهرة : السنة السابعة ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٤٢ ، ص ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) FRUS, Diplomatic papers 1943, vol. IV : From the Department of State to the Egn. Legation , Washington, dated 3/8/1943, pp. 64-65.

(٤) Bryson, Thomas A. : Op. cit. p. 135.

تفويض ممثلين عن البلدين لتوقيع الإتفاقية فى أمريكا بعد تعديل صياغة بعض المواد وهو ما تم بالقاهرة خلال شهر مارس ، ومن الملاحظ أن المقدمة والثمانى مواد الأولى من الإتفاقية كانت تتشابه مع الإتفاقية الموقعة بين أمريكا وبريطانيا في فبراير ١٩٤٢ . وفي ١٧ إبريل من نفس العام تم توقيع البلدين علي إتفاقية الإعارة والتأجير والمذكرات التفصيلية المتبادلة بشأنها ، وقد وقع عن الجانب المصرى محمود حسن وزيرها المفوض في أمريكا وعن الجانب الأمريكي مستر هل وزير خارجيتها ، بعد أن أخبر الوزير الأمريكى الوزير المصري بأنه عند تطبيق الاتفاقية سوف تعمل كل دولة وفقا لاجراءاتها الدستورية[١] .

فحتى تصبح الاتفاقية معمولا بها في مصر، كان لابد من مصادقة البرلمان عليها - وفقا لاجراءاتها الدستورية - لكنه رفض التصديق عليها بسبب معارضة معظم اعضائه ودلك كرد فعل لاستياء الشعب المصري من منافسة الأقطان الأمريكية للنوعيات المصرية في الأسواق العالمية ، بعد أن درجت أمريكا علي منح إعانات تصدير علي الأقطان الأمريكية بنسبة أدت إلى بيعها في الأسواق الخارجية بأسعار تقل عن أسعارها المحلية بأمريكا ذاتها[٢] .

وقبل أن يمر عام علي التوقيع على إتفاقية الإعارة والتأجير المعدلة ، ألغى الرئيس الأمريكى ترومان Trumanفى ٢١ أغسطس ١٩٤٥ قانون الإعارة والتأجير وأبلغ مدير إدارة الاقتصاد الخارجي - التي تقوم بتنفيذه - بوقف جميع الإمدادات التي تتم بموجب هذا القانون ، إلا في بعض الحالات التي تم الاتفاق عليها قبل إلغاء القانون وترى أمريكا أن مصلحتها الخاصة الاستمرار فى تنفيذها ، وعلي ذلك أصبحت الاتفاقية الموقعة بين مصر وأمريكا غير مستكملة شروط الأهلية أي كأنها لم تعقد بعد[٣] .

وعلي الرغم من المعوقات التي اعترضت توقيع إتفاقية الإعارة والتأجير بين مصر وأمريكا ، إلا أن هذا لا يقلل من شأن بعض الفوائد التي عادت علي مصر من قانون الإعارة والتأجير ، سواء عن طريق التنازل من بريطانيا أو عن طريق أمريكا مباشرة . منها على سبيل المثال إسهام أمريكا ولو بنسبة محدودة في حلّ مشكلة نقص القمح ، والتي نتجت عن ظروف الحرب وازدياد معدلات

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول مواد الاتفاقية يمكن الرجوع إلى :

FRUS : Diplomatic Papers , 1945, vol. VIII, Lend /Lease Agreement between the U.S.and Egypt signed in Washington 17/4/1945, pp. 88-90

(٢) Ibid : Representation by Egypt regarding the Cotton Export Policy of the U.S. dated 30/12/41 pp. 95-96 . Bryson, Thomas A. : Op. cit., pp. 136-137.

(٣) مجلة غرفة القاهرة : السنة العاشرة ، العدد الثامن ، اكتوبر ١٩٤٥ ، ص ص ٨٧٥ - ٨٧٦ .

استهلاك القمح من قبل قوات الحلفاء المتواجدة في مصر ، وذلك عندما قرر الرئيس الأمريكي منح مصر ٣٠٠٠٠٠ جوال من الدقيق عن طريق معونات الإعارة والتأجير المقدمة لبريطانيا عام ١٩٤١ لسد حاجة الاستهلاك المدني في مصر، هذا فضلا عن إشراك أمريكا في الدفاع عن مصر - ولو بطريق غير مباشر - وذلك عن طريق تزويدها للقوات البريطانية في مصر بكميات كبيرة من العتاد الحربي كالطائرات والدبابات والبنادق والذخيرة ، والتي ساهمت في صد قوات المحور عن مصر[١] .

كما استفادت مصر من القانون في المجال الزراعي من حيث حصول الزراع المصريين علي الآلات والطلمبات والجرارات وقطع غيارها المستوردة من أمريكا طبقا لقانون الإعارة والتأجير عن طريق وكلاء يقومون باستيرادها ، ويتولي المجلس المشترك للآلات الزراعية - الذي كونته مصر في فترة الحرب من عدة أجهزة معينة - تسعيرها في ضوء الأمرين العسكريين رقم ٤٠٧ ، ٤٨٤ مع إضافة نسبة ٢٥٪ عليها كهامش ربح للمستوردين ضمانا لحماية مصلحة الزراع ، وبهذا استطاع الزراع الحصول علي مثل هذه السلع بأثمان معقوله في فترة الحرب [٢] .

وبعد تزويد الإعارة والتأجير لجميع التجهيزات الخاصة بخط بترول السويس / القاهرة الذي أُنشِئَ في فترة الحرب من أبرز أمثله هذا العون . وفكرة هذا المشروع طرحت في لندن عام ١٩٢٧ ولكن الظروف حالت دون الشروع في تنفيذه حتى إبريل ١٩٤٣ ، حيث بدأ العمل به لفترة قصيرة ثم توقف بعد أن أُثيرَتْ مشاكل حول حق المرور وملكية الخط بعد الحرب . لذا قدمت السفارة البريطانية احتجاجا للحكومة المصرية حول توقف المشروع الذي طالبتها باستئناف العمل فيه بعد أن أصبح ضرورة من ضرورات الحرب ،لهذا وافقت الحكومة المصرية علي استئناف العمل في سبتمبر ١٩٤٣ وطلبت تعويض هيئة السكك الحديدية عن الخسارة التي ستنجم عن إنشاء الخط طوال الفترة الباقية من الحرب ، ولتسوية مسألة الملكية اتفق الطرفان علي أن تشرف الحكومة المصرية علي إدارة الخط الذي يبلغ طوله حوالي ١٢٥ كيلو متر بمحازات خط السكة الحديدية السويس / القاهرة ، ويمتد من مستودعات شركة شل بالسويس حتي محطة غمرة بالقاهرة ، ومزود بثلاث محطات ضخ علي طول الخط ، كما أصرت مصر علي أن يكون النقل عن طريقه حرا ، وحددت كميات معينه من الكيروسين والجازولين التي ستنقل شهريا وأوكلت توزيع هذين المنتجين لشركة شل سواء للقوات العسكرية أو للاستخدام المدنى[٣] .

---

(١) FRUS : From the S.O.S. to the Minister in Egypt dated 24/12/1941, pp. 316-317.

(٢) مضابط مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول ، الجلسة العشرون بتاريخ ٢٨ ، ٢٩مايو ١٩٤٥ ، ص ٧١٢.

(٣) USNA, D.O.S., 883-6363/84 : From American Legation Cairo, regards suez- Cairo Pipeline, dated 4/9/1943, pp. 2-3.

وهكذا تم إنشاء الخط - الذي كان له فوائد جمة - في تلك الفترة رغم ظروف الحرب نتيجة لعون الإعارة والتأجير ، كما أنه لايمكن إغفال الدور الذى لعبه مستر شورت "Short" - ممثل إدارة الإعارة والتأجير بالقاهرة في مركز تموين الشرق الأوسط - ، في تخفيف الرقابة علي السلع المستوردة من أمريكا لمصر بدلا من السلع التى لا تخضع للرقابة الأمريكية والتي قدرت بحوالى ٤٠٪ من الانتاج الأمريكي في فترة الحرب ، ولكن هذا كان مرهونا بمدى توافر أماكن متاحة بسفن النقل[١] .

وإذا كانت مصر والدول التى امتد إليها الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير ، قد أفادت منه بدرجة ملحوظة ، فان هذا لا يعنى أن أمريكا كانت تقصد من وراء العمل بهذا القانون خدمة هذه الدول ، بقدر ما كانت تعمل لخدمة مصالحها بالدرجة الأولي - هذا ما تؤكده بعض الآراء الأمريكية نفسها - والتي تجلت في أن العمل بهذا القانون إبان الحرب ، والذى كلف أمريكا ما يقرب من ثمانيه ملايين دولاراً حتى أوائل ١٩٤٣ ، حقق هدفين أولهما توفير المؤن والعتاد لدول الحلفاء في الحرب بما مكنهم من تحقيق الانتصار على دول المحور ، أما الهدف الثاني وهو الأهم ، فتمثل في فتح أسواق الدول المستفيدة من الإعارة والتأجير أمام التجارة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب ، بعد دراسة الأمريكيين الجيدة لأسواق هذه الدول والوقوف علي احتياجاتها ، بجانب الدعاية للسلع الأمريكية بها[٢] . هذا في الوقت الذى أدي فيه قصر معظم الصادرات الأمريكية إلى مصر عن طريق الإعارة والتأجير إلى ربط الواردات المصرية بالتمويل الأمريكى ، بدرجة أدت إلي أن أصبحت أمريكا والهند الدولتين الوحيدتين الممولتين للسلع تامة الصنع المصدرة إلي مصر في فترة الحرب ، والتي كانت بريطانيا تقوم بها من قبل[٣] .

اشتراك أمريكا الفعلى في مركز تموين الشرق الاوسط عام ١٩٤٢ واثره:

كان لعام ١٩٤٢ دلالة خاصة في نمو العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية ، حيث شهد اشتراك أمريكا الفعلى فى مركز تموين الشرق الأوسط وما ترتب عليه من زيادة المصالح الاقتصادية الأمريكية بمصر فى فترة الحرب بدرجة أدت إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

---

(١) F.O. 371 / 41397 , J2395 : From British Embassy, Cairo to Foreign OFFICE, London, dated 3/7/1944.

(٢) أرشيف عابدين : محفظة رقم٩٤ ، خطاب من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن إلى حضرة صاحب العزة حسين حسنى بك السكرتير الخاص لجلالة الملك بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٣ .

(٣) F.O. 141/901 Xc. 18698. 762/1/43 : The American attitude in economic questions concerning Lease / Lend shipping and Kindred matters. dated 23/2/1943. pp. 14-15

وقد أنشأت بريطانيا مركز تموين الشرق الأوسط كمؤسسة اقتصادية إنجليزية بالدرجة الأولي فى إبريل عام ١٩٤١ . واتخذت من القاهرة مقراً له ، لدعم المجهود الحربي للحلفاء في منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن توقفت الملاحة فى البحر المتوسط بدخول ايطاليا الحرب بجانب ألمانيا ضد الحلفاء وتأثرت حركة السفن بنشاط الغواصات المعادية ، وكذلك تجارة معظم دول المنطقة ، وحتى تتمكن بريطانيا من توفير أماكن في السفن لنقل المتطلبات العسكرية والمدنية للقوات البريطانية والقوات المتحالفة الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وسد الاحتياجات الأساسية لدول هذه المنطقة ، اتجه المركز إلي الحد من متطلبات هذه الدول من الخارج قدر المستطاع ومحاولة ايجاد تكامل تمويني بين دولها باستغلال الموارد الأقليمية إلى أقصى حد لتكفي نفسها بنفسها ، كلما أصبح ذلك ممكنا[١] .

وترجع أهداف بريطانيا من وراء تسمية هذه المؤسسة بلفظة «مركز» للتأكيد علي الأسلوب الاستشاري لتلك الوكالة - والتي أثبتت الأحداث فيما بعد خلاف ذلك - ولتوضيح المجال الاقليمي لأنشطتها ، كذا الحد من نفور الرأى العام وحكومات المنطقة من استخدام الأسماء المألوفة مثل مجلس أو لجنة ، التي قد توحي بتجاهل بريطانيا لآراء شعوب تلك المنطقة ، وقد تنم عن نوع من السيطرة البريطانية علي شعوبها[٢] .

وقد استمر المركز طوال عام ١٩٤١ يعمل كهيئة انجليزية خالصة مع وجود نوع من التعاون الأمريكي غير المباشر معه سواء عن طريق إمدادات الإعارة والتأجير أو القنوات التجارية العادية ، وفي أوائل عام ١٩٤٢ دعت بريطانيا أمريكا إلي الاشتراك الفعلى معها في المركز تاركة لها حرية نوع التمثيل الذي ترغبه ، مع التأكيد علي ضرورة توفير ممثل عسكري وآخر مدني من قبلها ، وكان الدافع الأساسى من وراء هذه الدعوة البريطانية لأمريكا حرصها علي تيسير عمليات التموين والإمداد لمنطقة الشرق الاوسط وإيجاد نوع من التعاون الانجليزي الأمريكي المشترك في مواجهة المشاكل التي تتعرض لها المنطقة[٣] .

وفى فبراير من نفس العام دارت مناقشات بين الجهات الأمريكية المعنية حول اشتراك أمريكا الفعلي في المركز ، وقد أبدت العديد من الأراء الأمريكية فكرة الاشتراك لأهميته فى منح أمريكا فرص لزيادة مصالحها الاقتصادية ومسئولياتها السياسية في المنطقة ، وتمهيد الأرض بالمنطقة لمصالحها فيما بعد الحرب ، كذلك أهمية تلك المنطقة كمسرح هام للعمليات الحربية في الحرب القائمة

(١) ولمزيد من التفاصيل حول عمل المركز ودوره في إحكام قبضته على التجارة المصرية من صادرات وواردات يمكن الرجوع إلى: مرفت صبحي: المرجع السابق ، ص ص ٢٧٠ ، ٢٧٥ - ٢٧٨ .

(٢) Willmington, Martin W. : op.cit., P. 36.

(٣) FRUS : Memo prepared by Mr. Frederick Winant to the Assistant of the Secretary dated 17/2/42 p. 9.

آنذاك ، التي تتطلع أمريكا أن تلعب دوراً بارزاً فيها ، هذا فضلا عن المكاسب التي ستعود عليها من الارتباط بدولة ذات خبرة كبيرة بمنطقة الشرق الأوسط كانت تفتقر إليها . هذا في الوقت الذي اعتبر فيه رئيس قسم الشرق الأدني بالخارجية الأمريكية (البنج Alling) بأن أهمية تمثيل أمريكا في المركز ضرورة للمساعدة في توفير احتياجات حكومات الشرق الأوسط ، باعتباره المسئول عن تجميع الطلبات من الحكومات المحلية بالمنطقة والتوصية باستيرادها ، ولهذا قررت وزارة الخارجية الأمريكية اشتراك أمريكا رسميا في المركز علي أن يعين ممثلين بصفة مبدئية أحدهما يختص بالإمدادات العسكرية وآخر للإمدادات المدنية ، علي أن يمثل أمريكا في ذلك الوقت (مايو ١٩٤٢) بعض أعضاء المفوضية الأمريكية بالقاهرة مؤقتا في المركز إلي أن يتم إرسال شخص أو مجموعة أشخاص يعملون لتمثيل أمريكا به ، وبهذا أصبح المركز هيئة انجليزية / أمريكية مشتركة[١] .

ومن الملاحظ أن تمثيل أمريكا في المركز تطور عاما بعد آخر ، بعد أن اتفقت بريطانيا وأمريكا من حيث المبدأ على تحقيق تكافؤ عددي بين الطرفين في المركز ، والذي حتم إخلاء بعض الوظائف ، واستحداث أخرى لاستيعاب الأمريكيين في المركز حال وصولهم ، وقد وصل فردريك وينانت Fredrick winant من قسم الصادرات والعون الدفاعي Division of Exports and Defence Aid بوزارة الخارجية . إلى مصر ليعمل كرئيس للجنة التنفيذية لمركز التموين ، والتي تكونت من أربعة أشخاص توزعوا مناصفة بين أمريكا وبريطانيا ، وكان راونترى Rountree هو الممثل الأمريكي الآخر في اللجنة ، وقد عُيِنَ كسكرتير بها[٢] .

ظل وينانت يعمل كممثل مدني لأمريكا بالمركز ويقوم بالتنسيق بين إدارة الإعارة والتأجير ومركز تموين الشرق الأوسط حتى منتصف عام ١٩٤٣ ، حيث ترك تلك الوظيفة وعاد إلي أمريكا ، وفي سبتمبر من نفس العام رأت أمريكا وجوب ايجاد وظيفة دبلوماسية جديدة بالشرق الأوسط بدرجة سفير إقليمي ينصب اختصاصه الأساسي علي الشئون الاقتصادية ولقب بمدير بعثة العمليات الاقتصادية بالشرق الأوسط مع منحه لقب وزير مكافأة له ولكي يتساوى في البروتوكول مع نظيره وزير الدولة البريطاني بالشرق الأوسط ، كما يعمل علي تغطية جميع المهام الاقتصادية علي مستوي المنطقة ككل والتي لا يستطيع ممثلو أمريكا المحليين القيام بها خاصة في المجال الاقتصادى ، كما منح أيضا لقب المساعد الخاص لجميع المفوضيات والسفارات الأمريكية في المنطقة . أما مهنته

---

(١) Ibid : pp. 11-12 Memo prepared by the chief of the Near Eastern Affairs (Alling) to the Secretary of state. dated 8/5/1942. pp. 77-78 , willmington. Martin W.: op. cit., P.54

(٢) Willmington. Martin W. : op. cit., pp. 64.78.

الرئيسية فتمثلت في كونه ممثل أمريكا الرئيسى ورئيس اللجنة التنفيذية في مركز التموين ، ونظرا لتصاعد مكانة أمريكا في أعين شعوب المنطقة نتيجة لما قدمته من مساعدات ، وكذلك حساسية حكومات وشعوب المنطقة من الممارسات الاستعمارية من القوي الكبري كبريطانيا ، دفع ذلك الرئيس الأمريكي إلى التأكيد على الصفة الاقتصادية والبعد عن النواحي السياسية وكان منحه لقب وزير بصفة شخصية تجنبا لتلك الحساسية[١] .

وفى ديسمبر ١٩٤٣ وقع اختيار الرئيس الأمريكى على جيمس لانديس James Landis [*] ، ليشغل وظيفة السفير الأقليمي وشغل محل وبنانت بمركز التموين ، وفور وصوله إلى القاهرة استطاع أن يجمع كل الشئون الاقتصادية الأمريكية فى المنطقة لتعمل بالتعاون مع بعثة العمليات الاقتصادية الأمريكية ، كما لجأ لحملة مكثفة لتقوية الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في المنطقة ، ودفع واشنطن لتزويد المركز بالعديد من الموظفين للعمل علي تعريف حكومات المنطقة بما تقدمه أمريكا من مساعدات لهم ، وأيضا تقديم النصيحة في كيفية القدرة علي تحمل المشاكل خلال فترة الحرب[٢] .

وقد استمر لانديس يعمل في منصبه حتى استقال فى نهاية ١٩٤٤ ، لينتهى تأثير الدور الامريكي الكبير في مركز التموين وفي استمرار فرض القيود على التجارة وانهاء بعثة العمليات الاقتصادية الأمريكية - التي كان يرأسها لانديس - ولسد الفراغ الذي تركه رحيل لانديس عينت أمريكا فى نهاية عام ١٩٤٤ هارولد هوسكينز Harold Hoskins كمستشار اقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط بدرجة سفير إقليمى علي أن يكون مقره بالقاهرة ، وقد سعي هوسكينز منذ أوائل ١٩٤٥ لتجميع المصالح الأمريكية فى المنطقة[٣] . وأن تضامن أمريكا فى المركز لم يغير من أسس عمله فى المنطقة بل أعطى مجالا لزيادة التمثيل في المنطقة ، كذا توثيق روابط الثقة بينها وبين الوزراء والرسميين فى أقطار الشرق الأوسط ، ولكن هذا التضامن أعطى المركز في نفس الوقت تفويض مطلق - سلطة تامة - فى السيطرة الكاملة علي الصادرات الامريكية التى ترد إلى المنطقة للاستخدام المدنى من خلال قنوات التجارة العادية أو الإعارة والتأجير[٤] .

---

(١) Ibid : p. 65

(*) كان خبيرا بالشئون الوطنية الأمريكية والدولية وعميدا سابق لكلية الحقوق بجامعة هارفارد وأحد أعضاء لجنة الثقة للرئيس روزفلت ومدير إدارة مكتب الدفاع المدني .

(٢) Willmington Martin W. : Op. cit., P. 66 , Bryson, Thomas A. : op. cit., pp. 164 - 165.

(٣) Goodfried Nathan : op. vit., pp. 493-494.

(٤) Willmington Martin W. : op . cit., p. 74

وكان المسئولون في وزارة الخارجية الأمريكية يأملون فى أنه عن طريق زيادة عدد ممثلى أمريكا في مركز التموين مع ما يتوفر لهم من خبرات عن طريق احتكاكهم بالحياة اليومية لشعوب المنطقة ، وتعرفهم علي أوضاعهم عن قرب ، يستطيعوا تحقيق الأهداف الأمريكية التي تتطلع لرسم عالم سياسى واقتصادى مفتوح فيما بعد الحرب ، مما جعل منطقة الشرق الأوسط وبخاصة مصر منطقة حيوية للمصالح الأمريكية ، تسعي أمريكا لترسيخ مصالحها الاقتصادية والسياسية فيها في ظل تراجع النفوذ البريطاني بها[١] .

وقد دعّم ذلك المفهوم مضمون ماجاء بخطاب الرئيس الأمريكى الذى أرسله إلى جيمس لانديس - مدير بعثة العمليات الأمريكية بالشرق الأوسط والممثل الرئيسى لأمريكا بالمركز - في مارس ١٩٤٤ موضحا فيها الاطار العام للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وخاصة مصر والتأكيد علي عدم التدخل في الشئون الداخلية لدول المنطقة ، والحرص على إيجاد فرص متكافئة لجميع الدول ، مع عدم إغفال الجوانب السياسية والعسكرية عند تنفيذ المصالح الاقتصادية الأمريكية في مصر ، وحث لانديس علي العمل في ضوء هذه السياسة من موقعه وذلك بالتنسيق مع توجيهات وزارة الخارجية الأمريكية وإدارة التعاون الخارجى الأمريكي ، كذا التعاون مع جميع ممثلي أمريكا الرسميين بمصر والعمل علي بذل أقصى جهد للاستفادة من مواقعهم في تأكيد هذه السياسة مع التنسيق مع بريطانيا - الدول الحليفة - لتحقيق النصر علي المحور[٢] .

ومن أهم مظاهر العون الأمريكي لمركز تموين الشرق الاوسط - إلي جانب العون الذي قدمته إمدادات الإعارة والتأجير للمركز كما سبق ذكره ، الذى عاد بالفوائد على مصر - مساعدتها في حلّ أزمة القمح ودقيقة والأسمدة التي عانت منها مصر منذ عام ١٩٤١ ؛ حيث دارت في أواخر ١٩٤١ وأوائل عام ١٩٤٢ مشاورات بين السلطات البريطانية بمركز التموين والمسئولين الأمريكيين بالمفوضية الأمريكية بالقاهرة ، حول حاجة مصر الماسة إلى كميات كبيرة من القمح ودقيقه والأسمدة ، والتى رفعها وزير أمريكا المفوض بالقاهرة إلى حكومته والتوصية بضرورة مساعدة مصر في هذا العجز ، لأن البلاد معرضة لحدوث مجاعة وشيكة ، ما لم تتوفر لها تلك الاحتياجات ، مما قد يؤدي إلى اندلاع أزمة اقتصادية وسياسية فى بلد يعد مسرحا هاما للعمليات الحربية ، كما حثّ الوزير

---

(١) Bryson, Thomas A. : op. cit. pp. 130-131 , Goodfried, Nathan : op. cit., pp. 492-493.

(٢) FRUS, Diplomatic papers, 1944, vol. v, : From President Roosevelt to the American Director of ecenamic Operation mission, Middle East, dated 6/3/1944, pp. 1-2.

الأمريكى حكومته علي مساعدة بعثة المشتريات البريطانية الموجودة في أمريكا - التى تتلقي التوصيات بالاحتياجات من مركز التموين - في تدبير تلك الاحتياجات[١] .

وبعد مناقشات بين المسئولين الأمريكيين احاطت وزارة الزراعة الأمريكية وزير الخارجية الأمريكي بعدم إمكانية أمريكا إمداد مصر بما تحتاجه من الأسمدة ؛ لعدم توافر فائض منها لديها فى ذلك الوقت ، ولكنها ستقوم بتوصية شيلى لتدبير احتياجات مصر من الأسمدة في ضوء الأماكن المتاحة فى سفن النقل بشرط إحكام مصر الرقابة علي استخدام تلك الأسمدة وتخصيصها للسلع الغذائية فقط ، بينما تستطيع أمريكا إمداد مصر بكميات كبيرة من القمح والدقيق من المخزون لديها ، بالإضافة إلى مساعدتها في الحصول علي كميات إضافية أخري من كل من كندا واستراليا لمواجهة أزمة الحبوب في مصر والتخفيف من معاناة الشعب المصرى[٢] .

ولما كانت جميع قطاعات الاقتصاد المصري من تجارة وزراعة وصناعة خاضعة بشكل أو بآخر لإشراف مركز التموين فان أى مساعدة قدمتها أمريكا للمركز كانت تعود بالتبعية علي منطقة الشرق الأوسط ككل متضمنة مصر ، ومن أمثلة ذلك طلب المركز في إبريل عام ١٩٤٢ معاونة السلطات الأمريكية له في عمليات استيراد السلع الأساسية للمنطقة وتقديم أية اقتراحات تساعد فى هذا الشأن ، كذلك ناشد المركز أمريكا التعاون مع بعثة المشتريات البريطانية الموجودة بأمريكا والتي تقوم بالاستيراد للمركز[٣] . وقد تحقق هذا عندما قامت أمريكا فى عام ١٩٤٣ بإنشاء وكالة مشتركة لإمدادات الشرق الأوسط عرفت بـ "Combined Agency for Middle East Supplies" C.A.M.E.S. ، وذلك للتحكم في التموين والشحنات التي من أصل أمريكي ، ولم تقتصر مهمتها علي مقابلة احتياجات البرنامج النصف سنوى الذي يعده مركز التموين لسد متطلبات المنطقة فحسب، بل الإفراج أيضا عن تراخيص الاستيراد وشهادات الإعارة والتأجير التي تغطي الشحنات الفردية للمنطقة ، وكانت تعمل هذه الهيئة وفقا لتوجيهات لجان مكونه من ممثلى بعض الوزارات والهيئات الأمريكية كإدارة الاقتصاد الخارجى ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الخزانة ، ومجلس تنمية الانتاج الحربي ، وإدارة النقل الحربى ، وإدارة التغذية الحربية ، وبعثة المشتريات البريطانية . ومجلس تموين المستعمرات البريطانية ، وقد ظلت هذه الوكالة تعمل وفقا لظروف الحرب حتى حلّتْ فى أكتوبر عام

---

(١) USNA, D.O.S., 883-48/142,147 : From American legation Cairo (Kirk) to the Secretary of State, Washington, regards shortage of Cereals dated 30/12/1941, pp. 9-10 , dated 17/1/1942, pp. 1-2.

(٢) Ibid, 179 : From U.S. Dept. of Agriculture to special Assistance to the secretary of state Washington dated 14/2/1942, p.3.

(٣) Ibid, 61/68 : From American legation , Cairo to S.O.S. washington dated 10/4/1942, p.5.

١٩٤٤ . نظرا لحساسية السلطات الأمريكية كذا الشعب الأمريكى من استمرار أى نظام يسمح لأى دوله أجنبية بصوت فعّال على تحديد أى تحصيص للإنتاج الأمريكي فى فترة الحرب وذلك لإن اللجان التي كانت تنسق عمليات الـ C.A.M.E.S. تضمنت هيئتين بريطانيتين[١]

ومن أشكال العون الأمريكى الأخرى لمصر ، أنه بعد الاندماج الكامل بين أمريكا وبريطانيا في نهاية عام ١٩٤٢ فى المركز كوّن المركز ثلاثة لجان إنجليزية / أمريكية مشتركة ، إحداها لتجميع الإنتاج والاحتياطي وأخري للمواد الخام وثالثة للأغذية وقد عملت هذه اللجان الثلاثة على تحديد كميات البضائع التى يمكن إمداد المنطقة بها من مخزون المواد لدى الحلفاء ، وتخصيص الأماكن المتاحة للصادرات ، لإرسالها إلي منطقة الشرق الأوسط ، ونظراً لعدم تأثر الاقتصاد الأمريكي بظروف الحرب ، كما تأثر الاقتصاد البريطاني ، كرست غالبية مصادر الثروة الأمريكية وفقا لما تمليه احتياجات الحرب وقد أصبحت أمريكا الممول الرئيسي لمعظم الاحتياجات المصرية [٢] بما فى ذلك العون الفني الذي قدمته البعثات الامريكية المدنية المقيمة في إيران عن طريق خبرائها للحكومات المحلية بمنطقة الشرق الأوسط ومن بينها مصر في العديد من المسائل الخاصة بالتموين والزراعة والصحة العامة والاستخدام الأمثل للمواد الطبية والتعليم الزراعى وكيفية استخدام بترول المنطقة بأسلوب اقتصادى[٣] . كما ساعدت أمريكا مصرفي تدريب بعض المصريين وأكسبتهم خبرات لم تتوافر لهم - إلي حد كبير - من قبل وأدل مثال علي ذلك ما قام به ممثلو أمريكا بالمركز من انشاء مدرسة ميكانيكية بمصر لإصلاح وتركيب العديد من الأجهزة والآلات الميكانيكية وألحقت بها أكثر من ثمانمائه فلاح مصري ، قامت بتدريبهم ، وفي خلال ثمانية أشهر من التدريب أكسبتهم خبرة ومهارة في هذا المجال ، ولقد أشادت إحدي الصحف الأمريكية بذلك ، مما دعا وزير مصر المفوض بواشنطن مناشدة الحكومة المصرية الإبقاء علي هذه العماله المدربة للاستفادة بها كنواة لإحلالهم تدريجيا فى المستقبل محل العمالة الاجنبية التي تسيطر علي مثل هذه الاعمال[٤] . بالأضافة إلى أوجه العون السابقة ما عاد علي مصر من العرض الذي أبدته إدارة الاقتصاد الخارجي الأمريكية في نهاية عام ١٩٤٤ من استعدادها لتزويد مصر بالعديد من السلع التي هى في حاجة إليها والتي أصبح بها وفرة

---

(١) Willmington Martin W. : op . cit., p.p. 70-71.

(٢) Ibid: p.61 , Bryson Thomas A. : op. cit., 6.167.

(٣) Willmington Martin W. : op . cit., p. p.59-60

(٤) وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١١٤٢ - ملف ١٠٢/٩/٥٥ ، خطاب من وكيل وزارة الخارجية الى وكيل الشئون الاجتماعية بتاريخ اكتوبر ١٩٤٢ ، بخصوص صورة ما ابلغت به وزارة الخارجية من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن بشأن مقال عن مصر

عقب الاتفاق بين أمريكا وبريطانيا لرفع قيود مركز التموين علي تلك السلع فى أكتوبر ١٩٤٤ ، كما سيأتي ذكره فيما بعد [١] .

لقد كان لكل هذه الممارسات الأمريكية الاقتصادية في مصر آثار علي تخوف بريطانيا من تأثر مصالحها في مصر ، ولما كان العمل بقانون الإعارة والتأجير يساعد علي زيادة نفوذ أمريكا في مصر ويقوى علاقاتها الاقتصادية معها ، لذا أثارت أهدافه وممارسات القائمين عليه في مركز تموين الشرق الأوسط قلقا في الأوساط البريطانية ، التي كانت تخشى من أن تتأثر مصالحها فى مصر بمدّ أمريكا الانتفاع بهذا القانون إلي مصر .وهذا ما تعكسه الأمثلة التي أوردها السفير البريطاني في مصر في رسائله لوزارة خارجيته ، إذ أعرب عن استيائه لما تقوم به أمريكا من استغلال جميع الفرص التي تمكنها من زيادة ارتباطها بالمصريين، والذي قد يعتبر - من جانب بريطانيا - تدخلا أجنبيا . فعلي سبيل المثال العرض الذي تقدمت به إدارة الإعارة والتأجير وأحدي الشركات الأمريكية - جنرال موتورز General Motors - لمصر لتدبير عربات غير تقليدية للجيش المصري ، ومن المعروف أنه طبقا لما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ فان جميع احتياجات الجيش المصرى تدبر تحت رعاية البعثة العسكرية البريطانية ، ورغم أنه قد أنهي هذا الموضوع ، إلا أن السفارة كانت متخوفة من خطر المؤسسات الاقتصادية الأمريكية رغم ما تقدمه من خدمات تستحق التقدير ، كذلك إصرار أمريكا علي أن ممثلي إدارة الاعارة والتأجير هم بمفردهم المسئولون عن التصديق علي الافراج عن العربات المستوردة سواء كانت للاستخدام العسكري أو المدني بمصر ، كما أن مزاولة إدارة الإعارة والتأجير لبعض أعمالها فى مصر اتسمت بالسعي للتمهيد لسيطرة التجارة الأمريكية فيما بعد الحرب . وعلي سبيل المثال مجمع الصلب - الذي تكّون في فترة الحرب لإحكام تجارة الصلب في مصر - إذ رفضت إدارة الإعارة والتأجير المشتركة فى أعمال مركز تموين الشرق الأوسط الافراج عن كميات من الصلب لمصر ما لم ينضم أحد التجار اليهود المقيمين بمصر اليه ، حيث أنه يعمل كوكيل لاحدي شركات الصلب الأمريكية[٢] . ويعكس هذا بداية نشوب خلافات بين الحليفتين بالنسبة لمسائل التموين التي سيكون لها أثر علي التجارة مع مصر في فترة ما بعد الحرب .

كما كان لنمو المصالح الأمريكية إلى حد كبير والدعاية لها في مصر - كنتيجة للدور الذى لعبته في مركز التموين والفوائد التى عادت علي مصر - أثر فى ازدياد تخوف بريطانيا علي

---

(١) مجلة غرفة القاهرة : السنة التاسعة ، العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٤٤ ، ص ٨٢٦ .

(٢) F.O., 371/41397 : From: British Embassy, Cairo, to Forigen OFFICE, London, dated 18/1/1944, pp. 10-13.

مصالحها فى مصر من هذا النشاط الأمريكي - ومن ابرز الامثلة على ذلك ما جاء بالمراسلات العديدة التي تُبودلت بين المسئولين البريطانيين في مصر سواء من السفارة أو مركز التموين ومسئوليها في لندن ، إذ ورد في إحدي المراسلات ما يفيد أن سياسة أمريكا المعلنة تختلف عن سياستها الفعلية التي تهدف لرسم سياسة خاصة لمصالحها في مصر ، ويساعدها في ذلك المعلومات التي حصلت عليها من أرشيف المركز والتى وفرها ممثلوها بالمركز ليس عن مصر فحسب بل عن كل أقطار الشرق الاوسط ، وما تتيحة لهم أيضا الزيارات للعديد من المشروعات والمؤسسات المصرية - باعتبارهم ممثلين للمركز - من تسهيلات للتعرف علي احتياجات مصر وكيفية الاستفادة من ذلك لتنمية المصالح الامريكية فيها في فترة الحرب والتمهيد لاستثمار ذلك لفترة ما بعد الحرب . وأوضح مثال علي ذلك ما تقدم به القسم العسكري الامريكي من مشروع لإنشاء المراجل وآخر للمياه الغازية بمصر مع استبعاد التعاون مع أى شركة انجليزية فيها[١] . هذا فضلا عما قام به ممثلو أمريكا بالمركز من تمويه يختلف عن سياستهم الحقيقية ، فبينما وافق الجانب الامريكي بالمركز مع الجانب البريطانى على عدم تخصيص حصه لمصر في عام ١٩٤٤ من واردات المنسوجات القطنيه لأن وضع الانتاج بها يجعلها في وضع أفضل بكثير من دول اخري بالمنطقة إذا بهم ينسقون مع الملحق التجارى الامريكي بالمفوضية بمصر ؛ ليقوم بتقديم عرض لوزير التجارة والصناعة المصري باستعداد أمريكا لتزويد مصر بحصة مميزة من المنسوجات القطنيه[٢] .

كما يمكن أن يستشف من بعض الرسائل المتبادلة الأخري أنه كان يوجد تعاون كبير بين المسئولين البريطانيين وبين جميع المسئولين الأمريكيين في مركز التموين ، المفوضية الأمريكية بالقاهرة، للعمل بتنسيق وتناغم ؛ لتحقيق أقصي المصالح المتبادلة للطرفين ، الاأنه بعد قدوم جيمس لانديس فى نهاية عام ١٩٤٣ ، قّل هذا التعاون نتيجة لحمله الدعاية المكثفة التي قام بها الأمريكيون في مصر والتي أضرت بالمصالح البريطانية ، كذا المصالح المصرية من وجه نظر بريطانيا ، وعلي الرغم من اعتراف البريطانيين بفوائد التعاون مع الجانب الأمريكي في مركز التموين في حصول مصر ومنطقة الشرق الأوسط علي امدادات كبيرة لم تكن لتتوفر لهم لولا قيام هذا التعاون ، إلا أنهم قد أبدوا امتعاضا شديدا نحو بعض الممارسات التي يقوم بها ممثلو أمريكا في المركز والتي تؤثر علي المصالح البريطانية ، مثل التقارير التي يرفعونها إلى حكومتهم بخصوص ما يحصلون عليه من

---

(١) Ibid. 141/901-18698 : Draft letter from Empson (M.E.S.C.)to Mullins comptroller General D.O.T. London, dated 1943, pp. 1-2.

(٢) Ibid. 371/41397; 2487 : From British Embassy. Cairo to F.O. dated. 12/7/1944, pp. 104.

معلومات هامة - عن طريق الانجليز - بشأن تجارة الصلب في مصر ، كذا ما أورده مدير مصلحة السكك الحديدية المصرية عن الزيارات المتكررة التي يقوم بها الأمريكيون للمصلحة وإلحاحهم على الحصول على تفاصيل كاملة عن قاطرات السكك الحديدية وبصفة خاصة عن مصدر إنتاجها ، وأسعارها وطرق تمويل شرائها وورش صيانتها وما تحتاجه من قطع غيار في ذلك الوقت وفي المستقبل. وقد وصفهم مدير المصلحة بأنهم تجار في صورة متخفية[١] . كذلك استغلالهم إجراءات المركز لصالحهم الخاصة ، كما حدث بالنسبة لصفقة عربات مستوردة لمصر ، فحين قرر المركز استيراد عربات من أمريكا - وكان جزء منها تابع للإعارة والتأجير - قامت السلطات الأمريكية عند وصول تلك الشحنات باقامة مراسم احتفال عند تسليمها للسلطات المصرية وعمل دعاية كبيرة لها في الصحف الصادرة في مصر، وذلك علي الرغم من أن هذه الرسالة وُرِدَتْ وفقا للترتيبات الانجليزية الأمريكية في المركز في الوقت الذي لا تقوم بريطانيا فيه باجراء مثل هذه الدعاية عندما تورد شحنات من الفحم البريطاني لمصر عن طريق ترتيبات المركز أيضا[٢] .

وعلي الرغم من بروز بعض الخلافات في سياسات كل من بريطانيا وأمريكا في مركز التموين وتخوف الأولي من ازدياد المكاسب الأمريكية في مصر ، إلاَّ أن المركز استمر يعمل بتجانس بين الحليفتين حتى ظهرت معارضة قوية في الخارجية الأمريكية في النصف الثاني لعام ١٩٤٤ ضد استمرار فرض مركز التموين قيود علي تجارة الشرق الأوسط ، مما دعا الحكومة الأمريكية في ٢٨ سبتمبر ١٩٤٤ لإرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية تعلمها فيها ضرورة تخفيف رقابة المركز على السلع التى أصبحت بها وفرة علي المستوي العالمي في ظل تحسن الأوضاع الملاحية في البحر المتوسط - لتضاؤل خطر الغواصات الألمانية - وأوضاع الانتاج ، مع استمرار تطبيق قيود المركز علي السلع التي مازالت بها ندرة ، وأكدت لها أن المركز قد أدي أعمالا جليلة في الوقت الذي كانت هناك فيه صعوبات في توفير الاحتياجات لمنطقة الشرق الاوسط ، كما أعلمتها أيضا أن امريكا سوف تنفذ سياسة خاصة بها ولن تلتزم بقيود المركز إلا بالنسبة لتلك السلع التي بها ندرة ، وهذا دفع الدولتان الدخول في محادثات في هذا الشأن ، انتهت بعقد اتفاق مع المسئولين البريطانيين فى أكتوبر ١٩٤٤ قضى بقصر استمرار رقابة المركز علي السلع النادرة دون غيرها ، وقد بدأ المركز فى تنفيذ هذه السياسة من أوائل عام ١٩٤٥ حتي تم حله[٣] .

---

(١) Ibid : dated 18/2/1944, From F.O. London to British Embassy Cairo dated 20/4/44, p. 30.

(٢) Ibid : From British Embassy, Cairo, to Secretary of state (Eden)) dated 2/8/44, pp. 118-119.

(٣) Willmington , Martin W. : Op. cit., pp. 164-165 , Bryson Thomas A. : op. cit., p. 168.

وقبل حل المركز دارت مفاوضات بين بعض المسئولين الأمريكيين والبريطانيين حول استمرار المركز من عدمه بعد الحرب أو ايجاد هيئة أخري تقوم ببعض أعماله . ففى حين رفض الأمريكيون جميع أشكال المركز أو أى نظام بديل له بعد الحرب ، رحب البريطانيون باستمرار نوع من الرقابة أو القيود على اقتصاديات دول المنطقة ، وهذا أوضح الخلاف البيّن بين سياسة أمريكا التي تسعي لأتباع أسلوب الباب المفتوح وإزالة كل العقبات التي تقيد اقتصاد المنطقة فيما بعدالحرب ، لإدراكها أن ذلك سيعود بالفوائد علي مصالحها ، إذا ببريطانيا تريد استمرار بعض القيود لأنها تتمشى مع سياستها التى تهدف للحفاظ علي مصالحها الحيوية في فترة ما بعد الحرب وخاصة مع ازدياد الشعور القومى لدي شعوب المنطقة . ومع ذلك كانت هناك بعض الأراء الأمريكية التي تؤيد نوع أو شكل من التعاون الأمريكي / البريطاني في منطقة الشرق الأوسط . وقد عبّر عن هذا الاتجاه جيمس لانديس ، أحد أهم ممثلى أمريكا بالمركز ومع أنه قد أوضح أن اشتراك أمريكا في مركز التموين ربط التجارة الأمريكية بنموذج التجارة البريطانية غير المتطور كالنموذج الأمريكى ، إلا أنه يرحب بايجاد هيئة تعمل بعد الحرب علي تقديم مجرد العون الفني لحكومات المنطقة فى النواحي التجارية والصناعية والزراعية ، وأن يكون رأيها استشاريا لتحقيق فرص متساوية للمصالح الأمريكية بعد الحرب والمساعدة أيضا في التنمية الاقتصادية للمنطقة ، كما اوضح أن رغبة بريطانيا في استمرار مركز التموين في فترة ما بعد الحرب يدعم وجهة نظرها في الحفاظ علي الشراكة الأمريكية ولا تقدم لها فرصا متكافئة في المنطقة[١] .

وبفشل الانجليز والأمريكان في تقريب وجهات النظر والتوصل لصيغة تخدم مصالح البلدين ، إلى جانب تحسن الأوضاع العالمية - إلي حد ما - بانتهاء الحرب ، تقرر حلّ مركز تموين الشرق الأوسط حلاً نهائيا ، وقد صدر بيان مشترك من حكومتى أمريكا وبريطانيا لحل المركز اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٤٥ . وقد رأت أمريكا ضرورة الإبقاء علي مكتب المستشار الاقتصادي الإقليمي بالشرق الأوسط بالقاهرة - الذي سبق ذكره - لرعاية المصالح الأمريكية في المنطقة بما فيها مصر ، ومساعدة دول المنطقة في الحصول علي احتياجاتهم ، والانتقال بالتجارة من قيود زمن الحرب إلى أسلوب التجارة الحرة زمن السلم بعد حلّ المركز[٢] .

---

(١١) Goodfried, Nathan : op .cit., pp. 487-488.

(٢) مجلة غرفة القاهرة : السنة العاشرة ، العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ١٠٦٩ .

محاولات أمريكية لدراسة السوق المصرية للتعرف علي إمكانات تنمية المصالح الامريكية بها في فترة مابعد الحرب .

مما لا شك فيه أن ازدياد النفوذ الأمريكي فى مصر ، ونمو علاقاتها الاقتصادية معها إبان الحرب ، كان نتاج استغلال أمريكا لظروف الحرب وانشغال الدول الأوربية بها ، وبخاصة بريطانيا ، واتجاهها لمدّ الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير إلى مصر وكذلك مشاركتها إلى جانب بريطانيا فى مركز تموين الشرق الأوسط ، ولما رأت أمريكا ان عودة الدول الاوربية قد ينافسها بالسوق المصرية بعد انتهاء الحرب، فقد راحت تعمل علي ترسيخ وجودها حتى تحافظ علي مصالحها ودورها بها وذلك بالدراسة المتأنية للسوق المصرية لتحديد المجالات التي يمكن لها الانفراد بها دون الدول الأخرى .

ولهذا أرسلت أمريكا بعثة اقتصادية خاصة إلى منطقة الشرق الأوسط في خريف ١٩٤٤ برئاسة وليام س كلبرسون William S. Culberson ، لذلك عرفت ببعثة كلبرسون وتمثل الهدف الرئيسى من ارسال أمريكا لتلك البعثة دراسة أسواق المنطقة وإمكانيات تنمية التجارة الأمريكية فيها في فترة ما بعد الحرب في ضوء السياسة التي تنتهجها أمريكا نحو حرية التجارة وإزالة العقبات التي تحدّ من نموّها[١] . وقبل وصول البعثة إلى دول الشرق الأوسط ، أرسل وزير الخارجية الأمريكي مستر هلّ إلى معظم البعثات الدبلوماسية الأمريكية في كل من : القاهرة ، القدس ، بيروت ، بغداد ، طهران ، انقرة ، يطالبهم بضرورة التعاون مع البعثة وتسهيل مهمتها التى أُوفِدَتْ من أجلها ، وقد وصلت البعثة إلى القاهرة التي أخذت منها مركزا رئيسيا لها بالمنطقة . فى أواخر سبتمبر ١٩٤٤ ، ومنها أرسلت بعض أعضائها إلى باقى دول المنطقة للقيام بالدراسات المطلوبة تمهيدا لرفع تقرير إلى الحكومة الأمريكية[٢] .

وبالقاء نظرة علي تشكيل البعثة يلاحظ أنها ضمت أعضاء ذوي خبرة أهلتهم للقيام بالمهام التي أُوكِلَتْ اليهم ، فرئيسها كلبرسون كان يعمل بكلية الصناعات الحربية وله عدة مؤلفات فى التجارة الدولية ، لذا اعتبر خبيرا في منطقة الشرق الأوسط وعلي هذا فاختياره جاء مناسبا لرئاسة البعثة أما باقي الأعضاء فهم المسترفوكس Fox ، مستشار التجارة الخارجية بوزارة الخارجية ، مستر ميللر Miller الخبير التجاري بوزارة التجارة ، المستر وبنانت - الذي سبق ذكره - كأول ممثل ترسله أمريكا في مركز التموين ، المستر جيلبز Jelbis ، والمستر تومسون Tomson ، المستر بودان Boudan عن اتحاد المصدرين الأمريكين ، المستر لاندر ، Lander عن مصانع الفولاذ الأمريكية

---

(١) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ٧ .

(٢) Bryson, Thomas, A. : Op. cit., pp. 168-169.

وجميعهم أعضاء بإدراة الاقتصاد الخارجى الأمريكية ، لذلك فهم يمثلون مختلف الأنشطة الاقتصادية الأمريكية التي تسعي أمريكا لتنميتها فى منطقة الشرق الأوسط ، وتركزت مهام البعثة فى مصر فى التشاور مع المسئولين الرسميين والأفراد لكى تتمكن من الإلمام بمختلف وجهات النظر والعمل علي إعادة التجارة بين مصر وأمريكا إلى قنواتها الخاصة في فترة ما بعد الحرب ووسائل تنمية التجارة بين البلدين ، وأول ما قامت به من دراسات تعلقت بأنشطة مركز تموين الشرق الأوسط[١] .

وأثناء تواجد أعضاء البعثة بمصر ، قاموا بالعديد من اللقاءات مع بعض المتخصصين بالشئون الاقتصادية سواء بالقاهرة أو بالاسكندرية ، ففى القاهرة ، تم اللقاء بين رئيس البعثة ووزير التجارة والصناعة المصري للتعارف ، وأتفقا علي أن تكوّن مصر مجموعة عمل تضم مندوبين عن كل من : الجمارك ، المالية ، الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، التموين ، علي أن تكون برئاسة سكرتير عام وزارة الخارجية ، للتشاور مع أعضاء البعثة التي أنضم إليها الملحق التجارى الأمريكى بالمفوضية بالقاهرة . وبدأت المباحثات بين الجانبين في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٤ ، ثم توالت اللقاءات التى تبادل فيها الطرفان وجهات النظر حول سبل تنشيط التبادل التجارى بين البلدين في فترة ما بعد الحرب وإزالة جميع العقبات التي تعترضه كما أبدى الجانب المصري استعداده لتقديم كل عون لأعضاء البعثة فى الحصول علي المعلومات التي تفيدهم فى دراساتهم التى سيقومون بها فى مصر[٢] .

استمر أعضاء البعثة فى القيام بالمشاورات والدراسات مع المتخصصين بالقاهرة حتى أول نوفمبر ١٩٤٤ ، وفي الثانى من نفس الشهر غادروها متجهين إلى الاسكندرية ، حيث قضوا بها يومين ، التقوا خلالهما بالعديد من ممثلى دوائر الأعمال هناك[٣] . وكان من أهم من التقوا بهم ، بالاسكندرية ، أعضاء اتحاد مصدري الأقطان بها ، وقد دارت عدة مناقشات بين أعضاء البعثة وأعضاء الاتحاد حول عدة موضوعات من أهمها مسألة الرسوم التي فرضتها أمريكا علي واردات الأقطان إليها ؛ إذ أوضح أعضاء الاتحاد أنه بالرغم من قيام الحكومة الأمريكية بتخفيض الرسم الإضافي من ٧ سنت للرطل إلى ٣.٥ سنت من عام ١٩٤٢ ، إلا أن هذا الرسم الأخير ما زال معوقا لصادرات الأقطان المصرية إلى أمريكا ، ودللوا علي ذلك بالأرقام مبينين الكميات التي كانت تصدّر قبل فرض رسم الـ٧ سنت عام ١٩٣٠ ، وأثر ذلك الرسم علي الكميات التي صُدِرَتْ بعد ذلك ثم زيادة

---

(١) الاهرام : العددين ٢١٤٤٣ بتاريخ ١٩٤٤/٩/٢١ ، ٢١٤٤٤ بتاريخ ١٩٤٤/٩/٢٢ . Ibid : p. 169.

(٢) نفس المصدر : العددين ٢١٤٤٦ بتاريخ ١٩٤٤/٩/٢٥ ، ٢١٤٤٧ بتاريخ ١٩٤/٩/٢٦ .

(٣) نفس المصدر : العدد ٢١٤٧٩ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢ .

الكميات المصدرة بعد تخفيض الرسم إلى ٣,٥ سنت عام ١٩٤٢ ، إلا أنها مازالت تقل عن نصف ما كان يصدر قبل فرض رسم الـ٧ سنت عام ١٩٣٠ ، وعلي ذلك فهم يطالبون بإلغاء رسم الـ ٣,٥ سنت ، وعندئذ رد أعضاء البعثة بأنهم سيرفعون الأمر للمسئولين ولكنهم أوضحوا لهم أن السلطات التنفيذية لا تستطيع خفض مثل هذه الرسوم بأكثر من ٥٠٪ دون الرجوع إلى الكونجرس ، وهذا ما قامت به أمريكا حيث أنها خفضت الرسم من ٧ سنت الي ٣,٥ سنت ، كما أنها لن تتمكن من إعطاء الأقطان المصرية ميزة خاصة طبقا لحق الدولة الأولي بالرعاية ، لأن أى تخفيض يعطى لمصر لابد من تطبيقه علي الدول الأخري التي تتمتع بمثل هذا الحق ، وهو ما سيؤثر علي المصالح الأمريكية. فعلي ذلك لن يكون لأمريكا القدرة علي تغيير الوضع القائم في هذا الوقت . كذلك قدم أعضاء الاتحاد الشكوى إلى أعضاء البعثة من أن أمريكا قد قصرت عملية شراء الأقطان من مصر لصالحها فى فترة الحرب علي شركة تصدير واحدة - أمريكية - وفي هذا إجحاف بباقي شركات التصدير التي كانت لها علاقات وثيقة قبل الحرب بالغزالين الأمريكيين ، وبعد مناقشات دارت بين الجانبين اقتنع أعضاء البعثة بوجهة نظر أعضاء الاتحاد وأفادوا بأنهم سيقوموا بالتوصية لدي حكومتهم مقترحين إشراك جميع شركات التصدير في عملية شراء القطن من مصر لأمريكا [١].

كما تم لقاء بين أعضاء البعثة وممثلين عن غرفة الاسكندرية التجارية الذين عبروا عن رغبتهم في أن يأخذ أعضاء البعثة في اعتبارهم ضرورة حثّ حكومتهم على إزالة المعوقات الناتجة عن زيادة الرسوم الأمريكية علي أهم الصادرات المصرية ، ألا وهى : القطن والبصل ، إذ أوضحوا لهم أن مصر في فترة ما بعد الحرب ستكو ن في حاجة ماسة للعديد من الآلات والمعدات التي من الممكن أن تستوردها مصر من أمريكا ، وهذا يتوقف علي توافر الدولارات الأمريكية لدي مصر فأكدوا لهم أن زيادة الصادرات المصرية ستعود بالفائدة علي البلدين[٢] .

وعقب انتهاء أعضاء بعثة كلبرسون من دراستهم في مصر وباقي دول الشرق الأوسط ، قاموا بإعداد تقرير شامل رُفِعَ إلى وزير الخارجية الأمريكية في ١٥ نوفمبر ١٩٤٤ ، وقد تكون من ٣٢ ورقة وسبعة ملاحق كبري عالجت كافة المسائل التي قاموا بدراستها في المنطقة ، وتعلق أهم ملحق بالدراسات الخاصة بأنشطة مركز التموين وأوضح الأهمية التي عادت بفوائد حيوية من وراء اشتراك أمريكا في المركز . ومن أهم ما جاء بتقرير البعثة من توصيات ضرورة تبنى أمريكا لسياسة الباب

---

(١) USNA, D.O.S., 883. 61321/12-2244: From Volkan Brothers Incorporation. New york to. Col.E. Cook. State Dept., Washington., D.C regards Egn. cotton. 22/12/1944. pp. 2-4.

(٢) مجلة غرفة الاسكندرية : السنة الثامنة ، العدد المائة ، نوفمبر ١٩٤٤ ، ص ١٠ .

المفتوح في المجال التجاري ، وإيجاد فرص متكافئة لها في منطقة الشرق الأوسط بجانب العمل لزيادة النفوذ السياسي هناك ، كذلك العمل على رفع جميع القيود التي فرضها مركز التموين لمصلحة التجارة الأمريكية في المنطقة[١] . هذا فضلا عن مطالبتهم بتحويل المؤسسة التجارية للولايات المتحدة U.S.C.C التي عملت كأداة حكومية أمريكية في مركز التموين إلى وكالة فعّاله تعمل ليس علي فرض الحماية التقليدية للتجارة الأمريكية فحسب بل علي تقديم العون لرجال الأعمال الأمريكيين لتنشيط مصالحهم بالشرق الأوسط ، ولكن هذه التوصية إنضوت علي مغامرة قد أغضبت أصحاب الايديولوجيات المحافظين وصغار رجال الأعمال الأمريكيين الذي نظروا إلى تلك المؤسسة كإدارة حكومية تعمل علي وقف الحملات التي تطالب بعودة التجارة مع منطقة الشرق الأوسط لقنواتها الخاصة بعيدة عن الرقابة الحكومية ، كذلك أوضح القسم الخاص بالسياسات التجارية بوزارة الخارجية الأمريكية عن رفضه لاقتراح البعثة بتحويل المؤسسة . إذ أنه يتعارض مع الأفكار الايديولوجية المحلية في أمريكا ، كذا تخوفهم من أن تكون الدول الأخري اشكال مماثلة لتلك المؤسسة، وبذا تستمر الرقابة المقيدة لحركة التجارة في فترة ما بعد الحرب ، وسينعكس هذا سلبيا علي العلاقات التجارية بين أمريكا ودول الشرق الأوسط[٢] .

وتأتي أهمية تقرير البعثة من أن الدراسات والتوصيات التي قام بها أعضائها اعُتبِرَتْ بمثابة الخطوط الارشادية التي أسهمت في رسم السياسة الاقتصادية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب ، حيث أن المسئولين الأمريكيين قد أولوا ما جاء بالتقرير عناية خاصة عند صياغة السياسة الأمريكية بعد الحرب[٣] .

لم تتمكن بريطانيا من إعطاء بعثة كلبرسون حجمها الحقيقي وذلك بناء علي المعلومات التي حصلت عليها من سفارتها بالقاهرة ، إذ استطاع أعضاء البعثة من خلال محادثاتهم مع السفير البريطاني أو أعضاء السفارة البريطانية بالقاهرة إعطائهم انطباع بالتقليل من شأن البعثة ، ويعد هذا نوع من التعتيم ، حيث أكدوا لهم أن هذه البعثة تقوم بدراسات واستفسارات تساعدها في وضع مجرد تقرير عن الأوضاع في مصر وباقي دول منطقة الشرق الأوسط ، ولا تملك السلطة لتنفيذ

---

(١) Willmington Martin W. : op. cit p.165; Bryson, Thomas, A : op. cit. P. 169; Nahn peter L. : The United States Great Britain and Egypt 1945-1956, University of North Carolina, chapell Hill, London 1990,p. 17.

(٢) Woods Randall Beneth : A changing of the guards : Anglo - American relations 1941-1946, The University of North Carolina Press, Chapell Hill and London, 1989, p.190.

(٣) Bryson, Thomas A. : op. cit., P.169.

اتفاقات أو معاهدات ويمكن أن ينظر إلى البعثة كنوع من أنواع الدعاية الانتخابية الأمريكية ، هذا مادعا السفير البريطانى إلى أن يوضح لحكومته عدم أهمية البعثة ، وإن الدعاية التي صاحبتها في الصحف المصرية هى التي أعطتها أكبر من حجمها ، ويظن أن تقريرها لن يكون موضع اهتمام كبير من المسئولين الأمريكيين[١] ، ولم يكن هذا التقييم من جانب السفير البريطاني عن البعثة دقيقًا إذ أن الأحداث سرعان ما أكدت أ همية تقرير البعثة في وضع الاطار العام لسياسة أمريكا الاقتصادية الخارجية نحو المنطقة فى الفترة التالية للحرب .

وإلى جانب جهود بعثة كلبرسون كانت هناك عدة محاولات أمريكية أخرى للتعرف علي الإمكانات التي يمكن لأمريكا أن تستثمرها لزيادة مصالحها الاقتصادية في مصر ، من أهمها حرص وزير أمريكا المفوض بمصر علي تهيئة مناخ لايجاد اتصالات بين رجال الأعمال الأمريكيين والمصريين، ومن أمثلة ذلك ما قام به من ترتيبات لعقد لقاء بين مدير أحد الشركات الأمريكية - شركة كيماويات البناء Chemical Construction Corporation واحمد عبود باشا - من كبار رجال الاعمال المصريين - لدراسة السوق المصرية وإمكانيات العمل في تلك السوق بعد الحرب ، وذلك عن طريق الاشتراك مع عبود في مشروعاته سواء بتمويل جزء من رأس المال أو توريد سلع أو معدات ، وقد سبب هذا التقارب الأمريكي / المصرى قلقا للسفير البريطانى الذي دعا حكومته للمبادرة بالتعاون مع عبود بمفردهم ، لوقف التعاون الأمريكي معه[٢]. كذلك حثّ جيمس لانديس - بما له من خبرات في مصر - رجال الأعمال الأمريكيين لإنشاء بنك أمريكي في مصر بعد الحرب ، مما شجع ممثلين عن بنك تشيس للتشاور مع مدير البنك البلجيكى والدولي بمصر حول إمكانية إنشاء فرع لبنك تشيس بمصر لتنمية المصالح الأمريكية بها بعد فترة الحرب[٣] .

وفى إطار الجهود الأمريكية لتنشيط المصالح الاقتصادية مع مصر ودول الشرق الأوسط أرسلت لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي - في سبتمبر ١٩٤٥ - لجنة فرعية مكونة من نائبين أمريكيين إلى مصر . وقد حرصت المفوضية الأمريكية بالقاهرة علي عقد مؤتمر صحفي بين النائبين والصحفيين ، أوضح النائبان من خلاله أنهما قد قاما بعدة لقاءات فى مصر مع بعض الشخصيات سواء من المسئولين أو غير المسئولين ، وأن مهمتهم دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر

---

(١) F.O. 371/41397 : J. 1963, From British Embassy Cairo to the Secretary of state for Foreign Affairs London, dated 24/10/1944, p.1.

(٢) Ibid : J.456, From British Embossy, Cairo, to F.O. London, dated 18/4/1944.pp. 14-15.

(٣) Ibid : J. 500, dated 12/4/1944, pp. 66-68.

ورفع تقرير للجنة الشئون الخارجية حتي يكون الرأى العام الأمريكى على وعى كامل بالأوضاع فى مصر وإمكانية توثيق العلاقات بين البلدين[١] .

نمو العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا في فترة الحرب :

لقد كانت المخاوف البريطانية فى محلها لأن العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا قد نمت فى فترة الحرب حيث مرت حركة التجارة بينهما في تلك الفترة بظروف استثنائيه لوجود صعوبات في النقل البحري بعد اغلاق البحر المتوسط أمام الملاحة في معظم سنوات الحرب ، مما حتم تركز التجارة بينهما علي طريق البحر الاحمر مرورا بالكاب . ونظراً لطول هذا الطريق واجهت التجارة في تلك الأونة صعوبات إذ ارتفعت أسعار السلع لزيادة التكلفة . كذلك كان لتوجيه جزء من الإنتاج لمقابلة متطلبات المجهود الحربي تأثير علي كمية السلع المتاحة للاستهلاك المدني فلم تتم حركة التجارة عن طريق القنوات العادية الحرة ، بل أن جزءاً من الواردات الأمريكية كان يرد عن طريق الإعارة والتأجير ، وكذلك مركز تموين الشرق الأوسط ، الذي تحكم في تجارة مصر الخارجية إلى حد كبير ، وعلى الرغم من تلك العقبات فان التجارة بين مصر وأمريكا نمت بشكل ملحوظ عن الفترة السابقة علي الحرب .. وذلك نظراً لانقطاع التجارة بين مصر وبعض الدول ، وكذلك تأثرها مع البعض الآخر باشتراكه في الحرب ، وتخصيص معظم انتاجه للمجهود الحربي ، لذا سنحت الفرصة لأمريكا أن تزيد تجارتها مع مصر وإن كانت هذه الزيادة قد تمت في ظل ظروف خاصة . وانعكس ذلك بالتالى علي توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

لقد هيأ ازدياد التواجد الأمريكي في مصر من عام ١٩٤٢ عن طريق تمثيلها من الإعارة والتأجير ومركز التموين وتوسعها الصناعى الهائل في فترة الحرب مع عدم خضوع ما يقدر بـ ٤٠٪ من إنتاجها للمجهود الحربي - كما سبق ذكره - وقدراتها علي التصدير ، واستمرار الاتفاق التجاري المؤقت - اتفاق عام ١٩٣٠ - والذي كان يُجدد عاما بعد آخر طوال فترة الحرب كل هذا أعطى ، امكانية تزويد مصر بما تحتاجه من سلع وبالتالى زيادة التعاون التجاري بينهما في تلك الفترة[٢] .

وعلي الرغم من تعاون أمريكا مع بريطانيا في مصر في المجالين العسكري والسياسي فى فترة الحرب ، استغلت أمريكا انشغال بريطانيا بالحرب وراحت تعمل لتوسيع نشاطها ومصالحها في مصر علي حساب بريطانيا ، حيث قام مسئولوها علي جميع المستويات سواء من القادة الرسميين أو من

---

(١) الاهرام : العدد ٢١٧٥٢ بتاريخ ١٩٤٥/٩/١٩ .

(٢) نفس المصدر : العدد٢١٢١٨ بتاريخ ١٩٤٣/١٢/٣٠ ، صالح مبخائيل ، تجارة مصر الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ٣٩ .

أصحاب المشاريع الخاصة بمجهودات نشطة لتشجيع التجارة الأمريكية مع مصر مع إدراكهم لمعوّقات الميزانية المصرية ، وتعد المجهودات التي بذلها ألكسندر كيرك Alexander Kirk – وكان من أهم المسئولين الأمريكيين فى مصر – وزيرها المفوض بمصر ممثلة لذلك الاهتمام الأمريكي لتنمية العلاقات التجارية مع مصر . فكان يبعث بالعديد من الرسائل لحكومته يشير فيها إلى الفرص التجارية المتاحة في مصر للاستثمار الأمريكي ، وينصح الشركات الأمريكية بضرورة الاستحواز علي تجارة الصادر والوارد المصرية من الشركات البريطانية مؤكدا أهمية ذلك ليس في المجال الاقتصادى فحسب بل المالى والسياسي أيضا ، باعتبار أن ازدياد المصالح الأمريكية في مصر سيمكنها من النفوذ إلى كل منطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب . هذا فـي الوقت الذي شجع فيه الحكومة المصرية علي إرسال مبعوث من قبلها علي مستوى عالي إلى أمريكا لتوثيق الروابط التجارية بين البلدين[١] .

ولهذا أهتم كيرك باطلاع حكومته أولا بأول علي حالة السوق المصرية ، حيث داوم علي إرسال قوائم إليها تتضمن احتياجات مصر من بعض السلع – التي بها نقص عالمي – والتي يمكن لأمريكا أن تزودها بها كالحديد والصلب وألواح القصدير ، الملابس القطنية ، مواد كيماوية لازمة للصناعة والورق ، هذا بجانب تشجيعه لزيادة السلع التي كانت تصدرها لها أمريكا من قبل مثل : السيارات بأنواعها واطاراتها وقطع غيارها ، زيوت التشجيم ، التبغ ، أفلام السينما والمعدات الطبية كما أكد على أن هناك فوائد ستعود علي المراكب الأمريكية التي تحمل البضائع الأمريكية إلى مصر عن طريق خط ملاحي منتظم بين نيويورك والسويس عبر البحر الاحمر ، فإنه نظرا لتوقف العديد من الصادرات الأوربية إلى أمريكا بسبب ظروف الحرب ، فمن الممكن لها أن تستورد من مصر سلعا أكثر مما كانت تستورده من قبل ، كالمعادن التي كانت تستوردها من وسط أوربا كالفوسفات الذي توجد له مستودعات كبيرة فى مصر والتنجستون بالإضافة إلى زيادة الاستيراد من السلع التقليدية كالقطن والبصل والحناء والجلود بأنواعها والخرق والكهنة ... الخ ، أي أنه (كيرك) كان يرغب في تنمية التجارة بين البلدين عن طريق زيادة الواردات الأمريكية إلى مصر وزيادة الصادرات المصرية إلى أمريكا كما ونوعا[٢] . كذلك ما أوضحه من الأثر الضار علي العلاقات المصرية الأمريكية المتنامية نتيجة تعاون أمريكا مع بريطانيا للعمل علي تخفيض سعر القطن المصري . وأن الخسارة التي ستعود

---

(١) Goodfried, Nathan : An American Development Policy for the third world. Acase Study of the United states and the Arab East, 1942-1949, University of Wisconsin, Madison, 1980, pp. 332 . 336 Nahn, peter L. : op. cit., p. 16.

(٢) FRUS : From American Minister in Egypt (kirk) to the S.O.S., dated 12/4/1941, p. 300

على تلك العلاقات - في الوقت الذي تتزايد فيه الميزات المصرية لأمريكا - لا يقابلها مجرد كسب بعض الدولارات وكذا خطورة استغلال بريطانيا للسمعة الطيبة لدي الشعب المصرى وذلك بزج إسمهم في المفاوضات حول تحديد أسعار وشراء القطن المصري بادعاء ان أمريكا ترغب في ذلك لكي تحصل علي المكاسب التي تريدها من المصريين ، وسيؤثر هذا بالتالي علي العلاقات المصرية / الأمريكية علي المدى الطويل[١] .

وكما كانت لجهود كيرك آثار إيجابية - وإن كانت غير مباشرة - علي التجارة بين البلدين ، فان تحفيزه للشركات الأمريكية لتنشيط تجارتها مع مصر لقى استجابة من شركات التأمين الأمريكية ، التي قررت في منتصف عام ١٩٤٣ تخفيض رسوم التأمين على البضائع المرسلة إلى مصر من ١٥٪ الي ١٢,٥٪ ، وهذا ما أثر في خفض أسعار السلع الأمريكية بما جعلها تتمكن من المنافسة في السوق المصرية وتنمية التجارة بين البلدين[٢] .

كذلك قام جيمس لانديس بجهود كبيرة لدعم التجارة الأمريكية والتى تركزت حول تجميع كل الجهود الأمريكية والتنسيق بينها - سواء تلك التي تقوم بها المفوضية الأمريكية أو الشركات التجارية أو مكتب الاستعلامات الحربية ، كذا ممثلو الاعارة والتأجير أو مركز تموين الشرق الأوسط - للعمل معاً علي دفع المصالح الاقتصادية الأمريكية في مصر وربطها بسياسة أمريكا الاقتصادية العامة [٣] . وقد أثمرت جهود لانديس في حصول أمريكا علي صفقة تقدر بما قيمته ٤٠٠٠٠٠ دولاراً أمريكيا لتوريد مهمات تتعلق بمدّ ٢٣٠٠ خط تليفوني إلى مصر ، وقد عهد لتوريدها إلى إحدي الشركات الأمريكية للتليفونات The American Standard Telephone Company ، والتي كانت بداية لصفقات اخري تليها في هذا المجال في السنوات اللاحقة[٤] .

ويعكس زيادة أهتمام أمريكا بتقوية علاقاتها التجارية مع مصر دعوتها للغرف التجارية المصرية لحضور مؤتمر تجاري دولي حُددَ انعقاده في الفترة من ٨-١٠ نوفمبر ١٩٤٤ فى نيوجرسى NEW JERSEY بأمريكا إيمانا منها بأهمية مثل هذه المؤتمرات في تنشيط حركة التجارة ، وقد وافقت الحكومة المصرية علي الاشتراك في المؤتمر وأختير أحمد محمد فرغلي - رئيس اتحاد مصدرى الأقطان

---

(١) USNA : D.O.S., 883. 61321/217 : From American Legation, Cairo to the S.O.S. dated 2/9/1942, pp. 6 - 7.

(٢) مجلة غرفة القاهرة : السنة الثامنة ، العدد السادس ، يونيه ١٩٤٣ ، ص ٤٣٨ .

(٣) F.O. 371/41397 : J456 : From British Embassy, Cairo to F.O. London, dated 18/2/1944, pp. 11-12.

(٤) Ibid : J2010 : From war cabinet affairs to British Embassy, Washington, D.C., dated, 24/5/1944, p. 93.

المصرية - رئيسا للوفد المصري[١] . وهذا الاختيار يبين مدى حرص مصر لاغتنام فرصة المؤتمر لزيادة صادرات القطن المصري لأمريكا ، هذا في الوقت الذي اتجهت فيه كثير من الشركات التجارية الأمريكية المهتمة بمد نفوذها إلى مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، بتعيين الشخصيات التى سبق لها الخدمة بالمنطقة في مراكز قيادية بها ، حيث عينت شركة الشرق الأوسط لبيع المنتجات الأمريكية في دول الشرق الأوسط ، والتي تأسست في عام ١٩٤٥ ، جيمس لاتديس رئيسا لها ، وهذا دليل علي مدى اهتمام تلك الشركة للاستفادة من خبرته الواسعة التي اكتسبها اثناء وجوده كرئيس للتمثيل الامريكي في مركز التموين وهذا سيمكنها من العمل علي تنمية التجارة الامريكية فى مصر وبقية دول الشرق الأوسط[٢] .

وفي الوقت الذى كان يبذل فيه الأمريكيون محاولات لزيادة العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ، اتجهت إدارة الاقتصاد الخارجى الأمريكية فى أواخر عام ١٩٤٥ إلي تخفيف كثير من القيود المفروضة علي الصادرات الأمريكية والتي اقتضى فرضها ظروف الحرب والتي تشتمل إعفاء حوالي ٨٠٪ من البضائع من الحصول علي رخص التصدير من السلطات الرسمية مما أسهم بشكل فعال في تحرير وزيادة الصادرات الأمريكية ، وأن كان هناك حوالي ٢٠٪ من الصادرات مازال بها نقصا في السوق العالمية تخضع لنظام الترخيص ، منها بعض نوعيات المواد الغذائية والمطاط وبعض منتجاته والحديد والصلب والمخصبات وبعض منتجات البترول وبعض أنواع السيارات ،وعلي الرغم من النقص في هذه السلع ، فإن أمريكا كانت تسمح بتوريدها لشعوب دول الشرق الاوسط عن طريق التنسيق الذى يقوم به المستشار الاقتصادى الأمريكي الإقليمي مع البعثات الدبلوماسية الأمريكية في المنطقة وحكومات تلك الدول لتحديد الحصص المناسبة منها لكل دولة[٣] .

ومما لاشك فيه أن هذه الجهود الأمريكية ، أدت الي نمو العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا ، والتي تتضح بقراءة اتجاهات أرقام تجاره مصر الخارجية وحصة أمريكا إلى إجمالي الصادرات والواردات المصرية ومركزها بقائمة الدول المتعاملة مع مصر تجاريا ، والتي يوضحها البيان التالى :

---

(١) عبد الرءوف أحمد عمر : المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) مجلة غرفة القاهرة : السنة العاشرة ، العدد الثامن ، أكتوبر ١٩٤٥ ، ص ص ٨٧٦ - ٨٧٧ .

(٣) نفس المصدر : نفس السنة ، نفس العدد ، ص ٨٧٦ ، نفس السنة ، العدد العاشر ، ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ص ١٠٧٠ - ١٠٧١ .

جدول رقم (٦)

جدول يبين حركة التجارة بين مصر وأمريكا في فترة الحرب

السنة	قيمة إجمالي الصادرات المصرية	حصة أمريكا إلي إجمالي الصادرات المصرية	نسبة حصة أمريكا إلي الإجمالي	مركز أمريكا بمقانة الصادرات المصرية	قيمة إجمالي الواردات المصرية	حصة أمريكا الي اجمالي الواردات المصرية	نسبة حصة أمريكا إلي الاجمالي	مركز أمريكا بمقانة الواردات المصرية
١٩٣٩	٣٤,٨	١,١	/٣,٢	٧	٣٤,١	٢,٧	٪٧,٩	٢
١٩٤٠	٢٨,٣	١,٤	٤,٩	٦	٣١,٤	٣,٦	١١,٥	٢
١٩٤١	٢٢,٦	٢,٦	١١,٥	٤	٣٣,١	٨,١	٢٤,٥	٢
١٩٤٢	١٩,٣	٣,٩	٢٠,٢	٢	٥٥,٥	١٣,٢	٢٣,٨	١
١٩٤٣	٢٦,٦	٢,٦	٩,٨	٣	٣٩,٢	٤,٣	١١,٠	٣
١٩٤٤	٣٠,٠	١,٥	٥,٠	٣	٥١,٠	٦,٧	١٣,١	١
١٩٤٥	٤٥,٢	٢,٩	٦,٤	٥	٦٠,٥	٨,٤	١٣,٩	٢

المصدر : مصر المعاصرة : عدد يناير ، ١٩٥٢ ، ص ١٣٥ ، صحيفة وزارة التجارة والصناعة : السنة الخامسة ، العدد الأول (يناير/فبراير/مارس) ، ١٩٤٦ ، ص ١٩ ، صالح ميخائيل : تجارة مصر الخارجية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ص ٢٥-٢٦ ، ٢٨-٢٩ .

من الجدول رقم (٦) يُلاحظ أن صادرات مصر إلى أمريكا زادت بصفة عامة طوال سنوات الحرب عما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية - كما هو موضح بالجدول رقم(١) - وإن كانت الزيادة قد تفاوتت من عام لآخر ، وقد سجلت الزيادة أعلي معدلات قيمتها في عام ١٩٤٢ ، حيث زادت بما قيمته ٣,٢مليون جنيه عما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، أى بنسبة ٤٥٧,١٪ .

وترجع أسباب هذه الزيادة الكبيرة فى قيمة الصادرات المصرية فى عام ١٩٤٢ إلى تخفيض أمريكا للرسوم الجمركية والتي كانت قد فرضتها علي وارداتها من الأقطان في عام ١٩٣٠ من ٧ سنت لكل رطل إلى ٣,٥ سنت للرطل (*) . ولما كانت غالبية صادرات مصر إلى أمريكا قطنا ، لذا زادت صادرات مصر من القطن إلى امريكا زيادة كبيرة فى ذلك العام . فبعد أن كانت ١٦٦٠٠٠ قنطاراً عام ١٩٣٨ ، سجلت أعلي معدلاتها في فترة الحرب عام ١٩٤٢ ، حيث بلغت ٨٣٩٠٠٠ قنطاراً [١] . وعلي الرغم من زيادة صادرات مصر القطنية إلى أمريكا بعد انخفاض الرسوم فإنها ظلت أقل من أصغر كمية صُدِرَتْ قبل عام ١٩٣٠ منذ النصف الثاني من العشرينات ومع ذلك رُفِعَتْ مكانة أمريكا إلى المرتبة الثانية بقائمة وجهة الصادرات المصرية .

وفي السنوات التالية لوحظ انخفاض قيمة الصادرات المصرية لأمريكا ، حتى بلغت في عام ١٩٤٤ أقل قيمة لها بعد أن انخفضت عن عام ١٩٤٢ بما قيمته ٢,٤ مليون جنيهًا بنسبة ٦١,٥٪ وقد يعزي ذلك إلى أمور عدة من أهمها : أنه بعد أن كانت أمريكا منذ عام ١٩٣٩ تأخذ بنظام الحصص فيما يتعلق بواردات الأقطان طويلة التيلة إليها محددة حصة قصوى للأقطان التي ترد إليها من الخارج ومن خلالها خصصت حصة لكل دولة علي حدة - كما سبق ذكره - إذا بها منذ عام ١٩٤٤ قد استبدلته ليصبح حصة إجمالية لجميع الدول دون تحديد نصيب كل دولة ، ولم يحقق هذا النظام العدالة بين الدول الموردة ، مما أثر على صادرات الأقطان المصرية ، هذا في الوقت الذي شكل فرض أمريكا ٣,٥ سنتا علي كل رطل يدخل أراضيها ، معوقا لصادرات الأقطان المصرية إليها ،

(*) بناء على الاتفاقية التى وقعتها أمريكا مع بيرو عام ١٩٤٢ ، استنادا إلى ماجاء بقانون الاتفاقات التجارية المتبادلة لعام ١٩٣٤ ، الذى يسمح للرئيس الأمريكى بتخفيض الرسوم إلى النصف - كما سبق ذكره - ولما كانت مصر تتمتع بحق الدولة الأولى بالرعاية طبقا للاتفاق الموقع بينها وبين أمريكا منذ عام ١٩٣٠ ، فقد سري هذا التخفيض على أقطانها أعتبارا من نفس العام .

يمكن الرجوع إلى : وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ٨٠٧ - ملف ٨٠٧/٢٠٣/٧/١٠ جـ٣ (سرى للغاية) ، السفارة الملكية المصرية بواشنطن ، التقرير الاسبوعى رقم ٥١ بتاريخ ١٩٤٩/٩/٢٢ .

(١) نفس المصدر : محفظة رقم ١٢٣٨ - ملف ١٨/٧/٣٨ حـ٢ ، بحث بخصوص ميزان مصر الحسابى مع الولايات المتحدة ومشروع المعاهدة الاقتصادية بينهما ، إعداد الدكتور عبد المنعم القيسونى فى عام ١٩٥٠ ، صالح ميخائيل ، المرجع السابق ، ص ٥٦ .

والتي ارتفع معدل استهلاكها فى الداخل تحت ضغط صناعة المنسوجات المحلية ، بعد أن قرر مركز تموين الشرق الأوسط في عام ١٩٤٤ عدم تخصيص حصة لمصر من واردات المنسوجات القطنية ، ولهذا لم يتجاوز ما صُدِرَ من الأقطان المصرية إلى أمريكا في عام ١٩٤٤ ٣٤٠٠٠٠ قنطاراً[١] . وهى كمية - رغم محدوديتها - جعلت أمريكا تحتل مركزا متقدما فى قائمة وجهة الصادرات المصرية في ذلك العام .

أما فيما يتعلق بالواردات المصرية من أمريكا فيلاحظ من جدول رقم(٦) أنها أخذت في الازدياد الملحوظ عنه قبل الحرب العالمية الثانية ، حيث سجلت أعلي قيمة لها في عام ١٩٤٢ ، حيث زادت بما قيمته ١٠٧ مليون جنيه ، هى زيادة تبلغ نسبتها ٤٢٨٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، كما هو مبين بالجدول رقم (٢) ، وتُعزى هذه الزيادة إلى اشتراك أمريكا الفعلي في مركز تموين الشرق الأوسط في ذلك العام ، وتحولها إلى مورّد رئيسي لمعظم الاحتياجات المصرية من الخارج، نظرا لعدم تأثر الاقتصاد الأمريكى بظروف الحرب إلى حد كبير ، في الوقت الذي خصصت فيه بريطانيا معظم إمكاناتها لسد احتياجات المجهود الحربي . كذلك يلاحظ أن العديد من البضائع التي وردت من أمريكا إلى ميناء السويس عام ١٩٤١ لم تخرج من الدائرة الجمركية إلاّ في عام ١٩٤٢ ، ولذلك أُضِيفَتْ قيمتها إلى واردات عام ١٩٤٢ ، بذا أظهر ذلك العام زيادة هائلة فى قيمة واردات مصر من أمريكا ، جعلت أمريكا تحتل لأول مرة المركز الأول بقائمة الواردات المصرية .

إن إرتفاع قيمة الواردات في عام ١٩٤٢ لا يعني زيادة الكميات المستوردة بنفس النسبة ، إذ أن طول الطريق الملاحى بين أمريكا ومصر عن طريق البحر الاحمر مروراً بالكاب كان سببا في ارتفاع قيمة السلع المستوردة ، وكذلك ارتفاع قيمة التأمين علي البضائع التي تُضاف إلى قيمة السلع نظراً لخطورة الملاحة ، وهو ما كان سببا أخر في ارتفاع الأسعار في ذلك الوقت[٢] .

وبالرغم من تناقص قيمة الواردات المصرية من أمريكا في السنوات التالية (١٩٤٣-١٩٤٥) عما كانت عليه في عام ١٩٤٢ - التي تعد سنة استثنائيه - كما ظلت مرتفعة بشكل ملحوظ عما كانت عليه في عام ١٩٣٨ ، إذ سجلت هذه الزيادة نسب ارتفاع جاءت ٧٢٪ ، ١٦٨٪ ، ٢٣٦٪ علي التوالي . وهى نسب جعلت أمريكا تحتل مركزا متقدما بقائمة الواردات المصرية حتى أنها احتفظت في عام ١٩٤٤ بالمركز الأول فى قائمة وجهة الواردات المصرية ، وبذلك تكون صادرات مصر إلى أمريكا وارداتها منها قد ازدادت زيادة كبيرة إبان الحرب عما كانت عليه قبل الحرب ، وإن

---

(١) صالح مبخائيل : نفس المرجع والصفحة .

(٢) صحيفة وزارة التجارة والصناعة : السنة الخامسة ، العدد الأول (يناير /فبراير/ مارس) ١٩٤٦ ، ص ص ٢١-٢٢ .

كانت قيمة الواردات قد زادت بنسبة أكبر وهذا ما جعل الميزان التجارى يأتى في معظم السنوات في صالح أمريكا ، وهذا ما سيوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٧)

الميزان التجارى بين مصر وأمريكا في فترة الحرب (١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(+) في صالح مصر ، (-) في صالح أمريكا

السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٣٩	-١,٦ مليون جنيه	١٩٤٣	-١,٧ مليون جنيه
١٩٤٠	- ٢,٢ مليون جنيه	١٩٤٤	- ٥,٢ مليون جنيه
١٩٤١	-٥,٥ مليون جنيه	١٩٤٥	-٥,٥ مليون جنيه
١٩٤٢	- ٩,٣ مليون جنيه		

المصدر : تم استخراج تلك القيم الواردة بالجدول استنادا إلى أرقام الصادرات والواردات بالجدول رقم (٦) .

من الجدول رقم (٧) يتبين أن ميزان مصر التجاري مع أمريكا أظهر عجزا طوال سنوات الحرب، تفاوت من عام لآخر حتى بلغ مداه في عام ١٩٤٢ ، وقد عوض هذا العجز في ميزان مصر التجاري مع أمريكا ما حققته من فائض كبير معها في الميزان الحسابي ، نتيجة وجود قوات أمريكية في مصر في فترة الحرب وما أنفقته تلك القوات من أموال أضيفت حصيلتها إلى رصيد مصر من العملات الصعبة في مجمع العملات الصعبة التابع للكتلة الاسترلينية ، لكونها عضوا فيه ، وبالتالي ساهمت في تكوين جزء من أرصدة مصر الاسترلينية التي تجمعت لها في فترة الحرب .

وقد أثار نمو التجارة بين مصر وأمريكا في فترة الحرب مخاوف بريطانيا علي مصالحها التجارية معها ؛ حيث كانت الأخيرة تتمتع بمركز الصدارة فى السوق المصرية لعدة سنوات قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ومن احتمال قيام منافسة بين الحليفتين في تلك السوق بعد الحرب . وقد رصدت بريطانيا عدة شواهد أكدت لها تلك المخاوف ولكن تفوق أمريكا الاقتصادي فى فترة الحرب واحتياج بريطانيا المتزايد للعون الأمريكي في كافة المجالات اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ، لم يمكنها من الوقوف فى وجه زحف المصالح الأمريكية علي مصر .

وقد بعث السفير البريطانى بمصر إلى حكومته بالعديد من التقارير التي تشير إلى التخوف من النشاط التجاري الأمريكي بمصر ، إذ أوضح فيها المكاسب التي حققتها أمريكا من تزويدها للدول

التابعة للحلفاء بمنطقة الشرق الأوسط مما فيها مصر بالعديد من الاحتياجات والمصانع الكاملة بأسعار مرتفعه - لعدم وجود منافس لها - مما عاد عليها بأرباح طائلة قد تمكنها من السيطرة علي تلك الأسواق في فترة ما بعد الحرب[١] ومن أمثله ما جاء بتلك التقارير أيضا قلق القنصل التجاري البريطاني في مصر من التقارب الأمريكى / المصري في المجال التجارى عن طريق الاتصالات التى كان يقوم بها الملحق التجارى الأمريكي مع وزير التجارة والصناعة المصري ، بخصوص استعداد أمريكا لأمداد مصر بما تحتاجه من واردات وخاصة السلع التي تساعد علي خفض تكاليف المعيشة المرتفعة في مصر فى فترة الحرب[٢] كذلك استفادت أمريكا من انتهازها فرصة معاونتها لبريطانيا في مصر فى زيادة أنشطتها التجارية بها ويدلل علي ذلك ما قام به الملحق التجاري الأمريكي من تقديم عرض باستعداد أمريكا لتوريد ماكينات لصناعة الحرير الصناعى في مصر ، وقد بدا ذلك العرض جذابا في أعين المصريين وحتى لو لم يتم هذا العرض فهو كفيل بإيجاد نوع من الدعاية لأمريكا في السوق المصرية[٣] . وأيضا ما جاء بأحد التقارير الذي تمكنت بريطانيا من الحصول عليه والذى أعده أحد خبراء الاقتصاد الأمريكيين - من أصل صهيوني وثيق الصلة بالدوائر السياسية والعسكرية الأمريكية - والذى مما إلى مسمعها أن المسئولين الأمريكيين يقومون بدراسته دراسة وافية ، إذ أوضح فيه رغبة أمريكا فى إعداد مصر كقاعدة تجارية لمنطقة الشرق الأوسط وجعل فلسطين مركزا صناعيا في المنطقة والدول العربية مصدرا للمواد الخام ، وأسواقا لتصريف تلك الصناعات الصهيونية ، ويعكس هذا زيادة اهتمام أمريكا بتجارة المنطقة بصفة عامة ومصر بصفة خاصة[٤] .

وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه بريطانيا من الوقوف أمام تيار النشاط الأمريكي التجاري المتزايد في مصر ، حاولت وضع بعض العراقيل - ولو بطريق غير مباشر - للحد من ازدياد ذلك التيار ، وحيث أنها خشيت من أن زيادة التجارة المصرية مع أمريكا يستتبعه استنزاف جزء كبير من الدولارات من مجمع العملة الصعبة التابع للكتلة الاسترلينية ، نظراً لأن صادرات مصر لأمريكا لا تغطي قيمة وارداتها منها لذلك أوعزت لوزير المالية المصري إصدار بيان في ١٩٤١/٩/٨ يقضي

---

(١) عبد الرءوف أحمد عمرو المرجع السابق ، ص ص ٤٨ - ٤٩

(٢) F.O 371/41397 · J 2335 · From British EMbassy, Cairo to F.O., London dated 3/7/1944

(٣) Ibid, 46006 : j2368 Report regards U.S. activities in Egypt dated 8/7/1945, pp 28, 30 31

(٤) رءوف عباس أمريكا والشرق العربي فى الحرب العالمية الثانية ، ص ٣٨

بأنه يجب علي كل من يحوز دولارات أو أوراق مالية دولارية أمريكية إبلاغ وزارة المالية بذلك ، ويعد هذا عائقا يؤثر علي التجارة الحرة بين مصر وأمريكا[١] .

رسم أمريكا إطار سياسة اقتصادية منفردة في نهاية الحرب تجاه منطقة الشرق الأوسط لفترة ما بعد الحرب :

كنتيجة لكل ما أحرزته أمريكا من مكاسب في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومصر بصفة خاصة - التي هيأتها لها ظروف الحرب - تولدت لديها رغبة ملحة مع نهاية الحرب لوضع إطار سياسة عامة تجاه المنطقة تمكنها من الاضطلاع بدور أكبر في تلك المنطقة في الفترة اللاحقة .

وبينما كانت أمريكا ماضية في وضع الخطط التي تمكنها من تحديد أسس تلك السياسة ، كانت البعثات الدبلوماسية البريطانية وخاصة في مصر تناشد حكومتها للوصول إلى اتفاق مع الحكومة الأمريكية : لكي تشركها في نصيب من المصالح في الشرق الاوسط علي ألاّ يتعارض ذلك مع المصالح البريطانية وتفوقها في المنطقة[٢] . وقد تزامنت هذه الرغبة مع الأفكار التي ترددت في دوائر الحكومة البريطانية من ضرورة إشراك أمريكا في رسم سياسة للشرق الأوسط بعد الحرب ، إذ أن أمريكا قد أصبحت أكثر اهتماما بالمنطقة ولن تقنع بدور المتفرج أو بدور هامشي بها ، لذا كان لابد من تحديد دور لها . وقد دفع هذا الحكومة البريطانية إلى الدخول معها في محادثات في أوائل ١٩٤٤ للتنسيق بينهما ، وكانت هذه المحادثات استطلاعية غير رسمية ، حاول فيها البريطانيون انتزاع اعتراف أمريكي بأن المنطقة منطقة نفوذ بريطاني بالدرجة الأولي ، في حين ركز الأمريكيون علي طرح فكرة ايجاد فرص متكافئة في المنطقة لجميع الدول ، كما أعربوا عن استيائهم البالغ من الحملات التي تثيرها البعثات الدبلوماسية البريطانية بالمنطقة - وخاصة في مصر- تجاه زيادة المصالح الأمريكية ومنافستها للمصالح البريطانية في المجال التجاري علي وجه الخصوص وهو ما سوف تنعكس آثاره السلبية علي تفريق مسيره التعاون بين البلدين [٣] . وقد باءت تلك المحادثات بالفشل في تحقيق ما كانت تصبو إليه بريطانيا من تقسيم مناطق النفوذ بينهما ، إذ أن أمريكا لم تلزم نفسها من خلالها بشئ ، لإدراك مخططي السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة من الحرب أنه نظرا لتدهور نفوذ القوي الاستعمارية في المنطقة وإقتراب الروس منها ، وفي ظل غياب سياسة إقليمية ، يتعين علي أمريكا اتباع سياسة أكثر إيجابية تنفرد فيها برسم سياسة خاصة تتخذ من

---

(١) Bryson. Thomas A. : Op. cit., pp. 133-134.

(٢) F.O. 371/ 41397 : J 388. From British Embassy. Cairo. to F.O. dated 11/3/1944.

(٣) رءوف عباس : أمريكا والشرق العربي في الحرب العالمية الثانية ، ص ص ٣٩ - ٤٣ .

المصالح الأمريكية ركيزة للنفوذ السياسى لزحزحة بريطانية من المنطقة وإرثها عن طريق التحرك البطئ دون الدخول في صدام مباشر معها . بعد أن مكنتها ظروف الحرب العالمية الثانية من تقلد لواء المعسكر الغربي من بريطانيا[١]

اتجهت أمريكا إلى وضع سياسة اقتصادية تجاه المنطقة بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، في محاولة منها للحلول محل بريطانيا التي بدأت مكانتها في التراجع وذلك من خلال تقربها من شعوب المنطقة واجتذاب الحكومات المحلية لزيادة التعامل معها ، فكلما اقتربت الحرب من نهايتها ازداد التقارب الأمريكي نحو مصر لزيادة المصالح الأمريكية بها[٢] ، ومن أهم المؤشرات التي أبرزت ذلك محاولة أمريكا في عام ١٩٤٤ رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينها وبين مصر من مفوضية إلى درجة السفارة ، وإن كان موضوع أسبقية السفير البريطانى في التمثيل الدبلوماسى - والذي كان يستمده من وضع بريطانيا الخاص في مصر طبقا لما جاء بمعاهدة ١٩٣٦ - وقف عائقا في تنفيذ ذلك فى ذات العام[٣] . وحرص الرئيس روزفلت أيضا فى فبراير ١٩٤٥ علي الالتقاء بالملك فاروق والتحدث معه في عرض البحيرات المرة بقناة السويس ، في طريق عودته من مؤتمر يالتا Yalta[٤] .

ولما خرجت أمريكا من محادثاتها مع بريطانيا دون التقيد بشئ ، واقتناعها بضرورة رسم سياسة منفردة لها تجاه منطقة الشرق الأوسط . بدأت في عام ١٩٤٥ اتخاذ الخطوات التنفيذية لوضع تلك السياسة ، فقامت إحدي لجان وزارة الخارجية الأمريكية - لجنة التنسيق - بدراسات خرجت منها بوضع تقرير نوهت فيه عن ضرورة الوصول إلى إتفاق مع دول المنطقة لإزالة جميع العقبات التجارية والممارسات التمييزية ، مع الأخذ في الاعتبار حساسية شعوب المنطقة ضد التدخل الأجنبي الغربي والزحف الروسى المتوقع ، كذا العمل على إشباع احتياجات تلك المنطقة وإزالة التخوف من التدخل الأجنبي ، كما أوضحت في تقريرها أنه توجد صعوبة في صياغة سياسة أمريكية تجاه المنطقة فى فترة ما بعد الحرب فى ضوء الحفاظ علي الأمن والسلم فى المنطقة . وحيث أن أمريكا لا تنوي الاحتفاظ بقوات كافية فى المنطقة بعد الحرب فعليها أن تركز علي الجانب الاقتصادى لتحقيق مصالح أكثر مع الحفاظ علي استقرارها[٥] .

---

(١) نفس المؤلف : نفس البحث ، ص ٤٦ ، Bryson Thomas A. : op. cit. p. 180.

(٢) رءوف عباس : الاطار التاريخى للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، (١٩٤٨ - ١٩٧٣) ، ص ٦٢ .

(٣) FRUS : Telegrams From the Amercian charge in the U.K. to S.O.S. dated 14/5/1944, pp. 3 - 4.

(٤) عبد الرءوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٥٨

(٥) FRUS : Report regards American Economic Policy in the Middle East, Prepared by the Coordinating committee of the Dept of State, dated 2/5/1945, pp. 34-35 38

وقد جاء بتقرير لجنة التنسيق عدة توصيات إهتمت بالتأكيد علي ضرورة إعطاء أمريكا دعمًا مناسبًا وكافيا لدول الشرق الأوسط ، يساعدها علي التطلع إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية ورفع مستوي المعيشة لدى شعوب المنطقة وبالتالي زيادة القوة الشرائية وتوفير نوع من الاستقرار الاقتصادي لديها ، ولتحقيق هذه الأهداف يجب علي أمريكا استخدام مصادرها الحكومية والخاصة لتوفير مثل هذا الائتمان وتحويله إلى استخدام اقتصادي بنّاء والتشجيع على إزالة جميع القيود التجارية وأشكال الرقابة التي تعوق حركة انتقال البضائع من وإلى بلدان الشرق الأوسط ، ونظرا لوجود صعوبة لدي معظم دول المنطقة فى إحراز دولارات أمريكية ينبغي عليها (أمريكا) زيادة الاستيراد من دول المنطقة وإحداث تعديلات فى الرسوم عن طريق عقد اتفاقات تجارية مع تلك الدول أو ايجاد أى وسائل أخري لدعم تلك الدول لزيادة تجارتها مع أمريكا كذا دراسة المعاهدات التجارية القائمة بما فيها الاتفاقات التجارية أو أية إجراءات أخري والسعي لمراجعتها ،ومحاولة تحسينها وتوسيع نطاقها هذا فضلا عن مدّ أمريكا لمكاتب بعثاتها الدبلوماسية فى دول الشرق الأوسط بالخبراء الأكفاء لتقييم وإعداد التقارير عن التنمية في مجالات الزراعة والتجارة لتيسير العون الفني والاستشارى لتلك الدول وإعطاء عون بنّاء للتجار القائمين بالتجارة بين تلك الدول وأمريكا وتشجيع تكوين هيئة إقليمية تُدَار وتدعم من الحكومات المحلية للشرق الأوسط بهدف تحسين مستوي الزراعة والنقل والمواصلات والصحة العامة وكل ما يتعلق بها .وذلك فى إطار التنسيق مع الجهات التي تتوافر لديها الخبرة كبعثة العمليات الاقتصادية بالشرق الأوسط- التي كانت تعمل في فترة الحرب - ونظراً لمعرفة تلك الدول بالنقص الذي تعانى منه ، فإنها ستلجأ بدرجة كبيرة لطلب العون من أمريكا ، وأن استجابة أمريكا لمثل هذه الطلبات المتوقعة ، سوف يعمل على زيادة مكانتها في المنطقة وسيكون هذا بالطبع في صالح المصالح الأمريكية العامة[١] .

وعقب انتهاء لجنة التنسيق من إعداد تقريرها السابق ذكره ، وقع علي عاتق اللجنة التنفيذية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة لوزارة الخارجية الامريكية Executive Committee on Economic Foreign Policy والمعروفة اختصاراً بـ "E.C.E.F.P" ، صياغة ملامح الإطار العام للسياسة الأمريكية الخاصة ، وقد أتمته فى ضوء ما جاء بتوصيات تقرير لجنة التنسيق في ٢٠ أغسطس ١٩٤٥ ، وقدمته إلى الحكومة الأمريكية فى شكل خطه سياسية لما يجب اتباعه نحو منطقة الشرق الأوسط فى فترة ما بعد الحرب . وقد أرسلت الحكومة الأمريكية بمضمون تلك الخطة في صورة مذكرة سرية إلى بعثاتها الدبلوماسية في الشرق الأوسط[٢]

---

(١) Ibid pp. 35-36.

(٢) رءوف عباس : أمريكا والشرق العربي فى الحرب العالمية الثانية ص ص ٤٤ - ٤٥

ورغم إبلاغ الحكومة الأمريكية أعضاء بعثاتها الدبلوماسية بمنطقة الشرق الأوسط في نهاية عام ١٩٤٥ بالإطار العام لسياستها الخاصة الجديدة التي ستتبعها نحو المنطقة في فترة ما بعد الحرب، إلا أن هؤلاء الأعضاء قد سادهم القلق من احتمال عودة أمريكا لسياسة المتفرج في المنطقة ، خوفا من أن تكون الخطة مجرد إطار عام غير ملزم ، ومع أن المسئولين بقسم الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الأمريكية قد أكدوا لهم مضي أمريكا في إتباع سياسة الباب المفتوح المخططة سواء في التجارة أو الاستثمارات إلا أنهم كانوا في حاجة لتعضيد رئاسي من الرئيس ترومان Truman ، مما دعا مسئولي قسم الشرق الأوسط حث مساعدي الرئيس الأمريكي بضرورة تلميح الرئيس نفسه بهذه السياسة تجاه المنطقة حتى يزداد أعضاء البعثات ثقة اثناء التعامل مع المسئولين في تلك الدول[١] .

* * *

باستعراض العلاقات الاقتصادية بين مصر وأمريكا في فترة الحرب العالمية الثانية يتبين أن أمريكا قد حققت فوائد كبيرة من وراء تلك العلاقات فعلي سبيل المثال ان مدّها لمصر بحق الانتفاع بقانون الإعارة والتأجير فتح أمام منتجاتها أسواقا جديدة لتصريفها في مصر ، وزاد من تجارتها معها في فترة الحرب وانعكاس ذلك علي تجارتها في الفترة التالية ، كما كان لاشتراكها الفعلي في مركز تموين الشرق الأوسط آثارا ملحوظة ، إذ تمكنت من التعرف عن قرب علي السوق المصرية ودراسة جميع قطاعات الاقتصاد المصري من : زراعة وصناعة وتجارة ، واكتساب خبرات سريعة في فترة قصيرة من خلال التعاون مع بريطانيا التي قد اكتسبت تلك الخبرات على مدي سنوات عديدة ترجع إلى ثمانينات القرن الماضي . كذلك تمكنت من الوقوف علي المجالات المتاحة في مصر التي يمكن لها أن تعمل فيها في الفترة التالية للحرب .

وقد حاولت أمريكا زيادة مصالحها بمصر دون الاحتكاك ببريطانيا لكي لا تظهر للمصريين بمظهر الدولة المستعمرة تجنبا لحساسية الشعب المصري تجاه التدخل الأجنبى ، ومن هذا المنطلق تنصلت من الالتزام بربط نفسها ببريطانيا لوضع سياسة نحو منطقة الشرق الأوسط بما فيها مصر لفترة ما بعد الحرب ، إذ أنها سعت لرسم سياسة خاصة بها تمكنها من جعل المنطقة مفتوحة أمام كافة الدول إيمانا منها بأن ذلك سيكون لمصلحتها بعد أن خرجت من الحرب كدولة كبري وزادت إمكاناتها الاقتصادية ونفوذها السياسى وأصبحت في عداد الدول العظمي و كذلك فإن اتباعها لتلك السياسة سيعمل علي زحزحة بريطانيا والحلول محلها تدريجيا .

---

(١) FRUS : Letter from Handerson, the office of Near Eastern and African Affairs, to H.H. Vaughan, Military Aide, to President Truman dated 10/11/1945, p. 11.

كما يمكن أن يتبين أن انغماس بريطانيا في الحرب وتوجيه معظم ، اقتصادها لخدمة المجهود الحربي ، أثر على علاقاتها الاقتصادية مع العديد من الدول عامة ومع مصر علي وجه الخصوص ، وأتاح فرصة لزيادة المصالح الاقتصادية الأمريكية في مصر ، كذلك فإن احتياج بريطانيا المستمر للعون الأمريكي في فترة الحرب قد غل يدها في الوقوف امام تنامي المصالح الاقتصادية الأمريكية في مصر ، ورغم أنه بإعلان الحرب تمكنت بريطانيا من التخلص من منافسيها التقليديين في السوق المصرية ، كألمانيا وإيطاليا واليابان ، إلا أنه قد خلق لها منافسا جديدا في ذات السوق - أمريكا - أقوي وأكثر إمكانيات من تلك الدول مجتمعه . فبعد أن كانت تلك الدول تنافس بريطانيا في بعض المجالات الاقتصادية في مصر ، اذا بالمنافس الأخير يحاول أن يعمل في كافة المجالات الاقتصادية ، ومع هذا كانت بريطانيا تعمل علي وضع العراقيل أمام زيادة النشاط الأمريكي في مصر بشكل أو بآخر .

كما يتبين أن مصر قد استفادت من نمو العلاقات بينها وبين أمريكا في فترة الحرب ، إذ استطاعت الحصول علي العديد من السلع من أمريكا في تلك الفترة . كذلك ما حصلت عليه من معونات الاعارة والتأجير حلّت - ولو جزئيا - مشكلة عجز توافر دولارات أمريكية كافية لسد كل احتياجاتها من أمريكا ، حيث أن بريطانيا كانت تتحكم في مجمع العملة الصعبة التابع للكتلة الاسترلينية ، كذلك توافر لدي مصر خبرات نتيجة تواجد أعداد كبيرة من الأمريكيين - تابعين لمركز التموين - فيها وما قدموه من عون فني وتمكنت أيضا من كسر احتكار بريطانيا لتصدر تجارة مصر الخارجية بعد أن أصبحت أمريكا عميلة مصر الأولي لعدة سنوات في فترة الحرب ، ولكن مع كل تلك الفوائد لم تتمكن مصر من حل مشكلة تصريف أهم السلع التى تصدرها إلى أمريكا رغم تخفيض الرسوم الجمركية الأمريكية عليها إلي النصف .

ويلاحظ بصفة عامة أن العلاقات الاقتصادية المصرية / الأمريكية قد نمت في فترة الحرب نمواً كبيراً عما كانت عليه في الفترة السابقة وإن كان قد تحقق في ظروف غير عادية ، ولكن هذا النمو سوف ينعكس علي زيادة العلاقات بينهما في كافة المجالات الاقتصادية في الفترة اللاحقة للحرب ، وهذا ما ستتناوله الفصول التالية تفصيلا .

★ ★ ★